



مملكة الأردنّ الهاشمية

مجلس الأمة

مجلس النواب

الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثامن

محضر الجلسة السابعة

المعقودة يوم الأحد ٢٦ شعبان ١٣٨٥ هـ الموافق ١٩ كانون أول ١٩٦٥ م

(الجلد ١٠)

(رقم العدد ٧)

جدول الأعمال

صفحة

(١) تلاوة وقائع الجلسة السابقة ... (مواقف) ١٧٥

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات ... ١٧٦

(مواقف)

أ - اجازة النائب السيد احمد محمود حجة

ب - اجازة النائب السيد راشد التيسر

هكذا منه الاصل

مخيفة

- ج - معذرة النائب السيد عبد الرؤوف الفارس
د - شاعر الطعينة
هـ - محمد ارشيد
- (٣) تلاوة الكتب والأوراق الواردة : ... ١٧٧
- أ - كتاب استقالة معالي النائب السيد علي الدجاني من اللجنة المالية (رفضت)
ب - مشروع النظام الداخلي للشعبة البرلمانية الأردنية (احيل للجنة القانونية)
ج - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٢١٨٧٢ حول مشروع القانون المعدل لقانون الشركات (ووفق على اعطائه صفة الاستقبال ثم ووفق عليه كما ورد من الحكومة وارسلت لمجلس الاعيان)
د - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٢١٣١٤ ومرفقه كتاب معالي وزير الداخلية رقم ٢٧٩٦٨ جوابا على الاقتراح رقم (٣) المقدم من النائبين السيد علي المكاوي ومحمد بشير الغزاوي (اخذ المجلس علما بالجواب)
- (٤) الاسئلة والاجوبة : ... ١٨٢
- أ - جواب معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية رقم ٨١٧١ على السؤال رقم (٦) المقدم من نائب بيت لحم معالي السيد ايوب مسلم (لم يكتب النائب بالجواب)
ب - جواب معالي وزير الداخلية رقم ٢٧٧٧٢ على السؤال رقم (٧) المقدم من نائب بيت لحم معالي السيد ايوب مسلم (اكتبى النائب بالجواب)
- جواب معالي وزير الصحة رقم ١٠٨٩٧ على الاقتراح رقم ٢٨ المقدم من نواب السلط لاجل بسبب غياب معالي وزير الصحة .

مخيفة

- ج - جواب معالي وزير الاشغال العامة رقم ٦٢١٠ على السؤال رقم (١٣) المقدم من نائب عمان السيد مطلق الحديدي (اكتبى النائب بالجواب)
- (٥) قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (٢) بشأن : ... ١٨٨
- أ - مشروع اتفاقية بتعديل اتفاقية اتحاد اذاعات الدول العربية (ووفق على الاتفاقية كما وروت من الحكومة وارسلت لمجلس الاعيان)
ب - القانون المؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٥ قانون تنفيذ الاتفاق المبدل لاتفاقية اعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي
- (٦) مناقشة موضوع نظام التقسيات الادارية لسنة ١٩٦٥ : ... ٢٠٣
- أ - بيان معالي وزير الداخلية .
ب - كلمة نائب الطفيلة السيد وحيد العوران .
ج - اريد السيد سامي حداد .
د - اريد السيد محمد بشير الغزاوي .
هـ - اريد فضيلة الشيخ الاستاذ علي المكاوي .
و - جرش السيد فيصل الدغمي .
ز - عمان معالي السيد خالد الحاج حسن .
ح - القدس السيد كامل عريقات .
ط - رام الله معالي السيد كامل يحي الدين .
ي - الخليل السيد صديق الجعبري .
ك - اريد السيد حمزة الشريد .
ل - طولكرم السيد حافظ الحمد الله .
م - كلمة نائب عمان معالي السيد عبد الرحمان خليفه .
ن - كلمة نائب عمان معالي السيد وصفي مرزا .
س - جنين السيد معروف رباع .

مكتبة
مجلس الاعيان

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

الرئيس :

تتلى الاجازات والاعتذارات والاوراق الواردة
(أ)

الامين العام :

ورد طلب الاجازة التالي من السيد احمد
محمود حجة

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

تحية واحتراما ، وبعد ،

ارجو معاليكم الموافقة على منحي اجازة شهر
اجازة مرضية اعتباراً من تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٩ .
واقبلوا فائق الاحترام١٩٦٥/١٢/١٩ نائب الخليل
احمد محمود حجة

الرئيس :

هل يوافق المجلس على منحه هذه الاجازة ؟

الجميع : موافقون

الامين العام :

وهذا طلب اجازة من السيد راشد الفهر
معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية طيبة ، وبعد

بسبب اضطراري السفر للكويت الشقيق .
ارجو منحي اجازة مدتها اسبوعين .
وتفضلوا بقبول الاحترام١٩٦٥/١٢/١٩ نائب نابلس
راشد الفهر

الرئيس :

هل يوافق المجلس على منحه الاجازة المطلوبة ؟

الجميع : موافقون .

(ج)

الامين العام :

هذه معذرة من السيد عبد الرؤوف الفارس

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

تحية واحتراما .

ارجو قبول معذرتي عن حضور جلسة اليوم
لاسباب مرضية .
واقبلوا احترامي .١٩٦٥/١٢/١٩ نائب نابلس
عبد الرؤوف الفارس

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

(د)

الامين العام :

وهذه معذرة من السيد شاكر الطغيمية

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

تحية واحتراما وبعد .

ارجو قبول معذرتي عن حضور جلسة اليوم
لاسباب مرضية .
واقبلوا احترامي .١٩٦٥/١٢/١٩ نائب السلط
شاكر الطغيمية

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

(هـ)

الامين العام :

وهذه معذرة من السيد محمد محمود ارشيد

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

تحية واحتراما وبعد .

ارجو قبول معذرتي عن حضور جلسة اليوم
لاسباب مرضية .
واقبلوا احترامي .١٩٦٥/١٢/١٩ محمد ارشيد
نائب جنين

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

٣ - تلاوة الكتب والاوراق الواردة

الرئيس :

تتلى استقالة السيد علي الدجاني من اللجنة المالية

الامين العام :

عمان في ١٩٦٥/١٢/١٧

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية واحتراما وبعد «

ارجو معاليكم ان تغضوا على المجلس الكريم
رغبتي في الاستقالة من عضوية اللجنة المالية آملاً
قبولها مع جزيل الشكر والاحترام ،

واقبلوا يا معالي الرئيس فائق احترامي وتحيتي

علي الدجاني

نائب القدس

« ضجة »

السيد القضاة نائب عجلون :

كثرت الاستقالات من اللجان

الرئيس :

ارى بقاء الحاج علي في اللجنة المالية .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

كلما نقص العدد من اللجان كلما كان ذلك
افضل حتى يتم التصاب

الرئيس :

ارى بقاءه في اللجنة فهل يوافق المجلس على
رفض استقالته ؟

(فوافق المجلس على رفض استقالته)

(ب)

الرئيس : يتلى مشروع نظام الشبهة البرلمانية
وارجو من السيد صلاح سحيات التفضل الى المنصة
لتلاوته .

الاسباب الموجبه

رئيس لجنة الشؤون الخارجية :

لما كان مجلس النواب الاردني قد اصبح منذ
عامين مشتركاً في الاتحاد البرلماني الدولي واستناداً
الى المادة الثالثة من الانظمة الاساسية للاتحاد البرلماني
الدولي اصبح من الضروري القرار نظام داخلي تؤسس
بموجبه الشبهة البرلمانية الاردنية ولجنتها التنفيذية ،

هكذا من الاصل

ولذلك فأنا نتقدم بهذا المشروع رجاء النظر فيه من قبل المجلس المقرر واقاره ان رأى انه مناسب .

امين عام مجلس الامة عضو الوفد الاردني لمؤتمر هاني خير الاتحاد البرلماني ورئيس لجنة الشؤون الخارجية صلاح بصيمات نائب لواء الكرك

مشروع النظام الداخلي للشعبة البرلمانية الاردنية

المادة الاولى:

تتألف في مجلس النواب الاردني شعبة برلمانية تسمى الشعبة البرلمانية الاردنية ، ويكون اختصاصها تنظيم مساهمة الاعضاء في اعمال الاتحاد البرلماني الدولي والهيئات البرلمانية العربية والدولية الاخرى ، ويكون رئيس مجلس النواب رئيساً لها .

المادة الثانية:

جميع اعضاء مجلس النواب اعضاء بالشعبة البرلمانية .

المادة الثالثة:

تنتخب الشعبة البرلمانية من بين اعضائها ستة اعضاء ليكونوا لجنة تنفيذية للشعبة البرلمانية ، وتكون مدة هذه اللجنة سنتين .

المادة الرابعة:

يرأس اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية رئيس مجلس النواب وتنتخب اللجنة من بين اعضائها نائباً للرئيس ومقررأ .

المادة الخامسة:

تقوم اللجنة التنفيذية بالاعمال التالية :-

أ - تحضير برنامج اعمال الشعبة وتنظيم جهودها .
ب - تقرير اشتراك الشعبة في الاجتماعات البرلمانية الدولية المختلفة .

ج - تعيين مندوبين لدى مجلس الاتحاد البرلماني الدولي ولجانته وتسمية ممثليها الذين توفدهم الى الاجتماعات البرلمانية الدولية .

د - تنفيذ احكام نظام الهيئات البرلمانية الدولية ولوائحها فيما يتعلق بمساهمة الشعبة في اعمالها .

المادة السادسة:

تقدم اللجنة التنفيذية الى الشعبة البرلمانية في كل سنة تقريراً عن اعمالها وعن المؤتمرات التي اشتركت فيها ، ومقدار ما ساهم به اعضاءها من جهود ، ولا ينبغي ان يتأخر هذا التقرير عن شهر واحد بعد بدء الدورة العادية من كل سنة ، وللرئيس ان يأمر بطبع هذا التقرير وتوزيعه على الاعضاء لدراسته ومناقشته .

المادة السابعة:

لشعبة البرلمانية ان تقرر احواله ما تراه من تقرير اللجنة التنفيذية على الحكومة لطلب تنفيذ ما ترى ضرورة لتنفيذه .

المادة الثامنة:

يكون الامين العام لمجلس الامة هو الامين العام للشعبة ويشرف على تنظيم أمور امانة السر لها وهو مسؤول أمام رئيس الشعبة عن حسن سير العمل فيها .

المادة التاسعة:

يجوز تعديل هذا النظام بناء على اقتراح من اللجنة التنفيذية أو من عشرة من أعضاء الشعبة أو من رئيس المجلس ، وفي هذه الحالة يقرر التعديل بأغلبية ثلثي الاعضاء .

الرئيس:

هل يوافق المجلس على احواله هذا المشروع الى اللجنة القانونية لدراسة وضعه بالصيغة القانونية ؟
الجميع : موافقون .

(ج)

الرئيس:

يتلى كتاب دولة رئيس الوزراء حول مشروع قانون الشركات المعدل .

الامين العام:

الرقم ش/١٧٧٢/٢١٨٧٧
التاريخ ١٩/١٢/١٩٦٥

معالي رئيس مجلس النواب

أبعث لمعاليكم طياً (٢٠٠) نسخة من مشروع قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٦٥ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/١٢/٦٥ مع الاسباب الموجبه له رجاء احواله الى مجلس النواب للنظر في اقراره واعطائه صفة الاستعجال .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء
وصفي التل

السيد القضاء نائب عجلون:

معالي الرئيس

اقترح ان تقبل صفة الاستعجال بهذا القانون علماً بأن هذا النص الجديد سيتيح المجال للمحكمة ان

تعالج موضوعاً وهو موضوع الاضطراب أو الضرورة الملحة التي قد تقضى بها مصلحة الشركة المقرر تصفيها وهذه ثغرة او نقص في القانون قد سدتها هذه المادة ولذلك اقترح على المجلس الكريم الموافقة على هذا القانون .

السيد الحاج حسن نائب عمان:

انني على هذا الاقتراح .

السيد ملحميس نائب نابلس:

أظن ان الحكومة لها الحق في طلب الاستعجال .

الرئيس:

هي التي طلبت ، والآن هل يوافق المجلس على اعطاء هذا المشروع صفة الاستعجال ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس:

اذن ادعو مقرر اللجنة القانونية السيد سليمان القضاء الى المنصة لتلاوة المشروع .

المقرر:

الاسباب الموجبه

بما ان احكام تصفية الشركات المساهمة الواردة في قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ لم تحول المصفي صلاحية بيع موجودات الشركة التي صدر قرار بتصفيها .

وبما ان مصلحة الشركة التي تحت التصفية تقتضي احياناً سرعة بيع موجوداتها .

فقد وضع مشروع القانون هذا لتحويل مصفي الشركة سواء اكانت تصفيها اختيارياً ام اجبارياً ، حتى يبيع موجوداتها اذا تطلبت مصلحتها ذلك شرعية

هذا من النص

حصوله على إذن مسبق من المحكمة المختصة التي يعود لها تقدير هذه المصلحة في حدود ما يتفق مع مصلحة مساهمي الشركة ودائيتها .

مشروع قانون معدل لقانون الشركات رقم () لسنة ١٩٦٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون الشركات لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢٠٨) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية الى اخرها . -

٧ - يجوز للمحكمة ان تأذن للمصنعي ببيع موجودات الشركة التي صدر قرار بتصفيتها سواء اكانت هذه التصفية اختيارية ام اجبارية اذا تبين لها ان مصلحة الشركة تستدعي ذلك .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على المشروع كما تسلاه المقرر ؟

الجميع : موافقون .

السيد الملكاوي نائب اربد :

هناك فكرة في توحيد الشركات التي تنقل الحجاج

الرئيس :

ليس لها علاقة بهذا القانون : يا اساذ ، هذا قانون للشركات وليس للشركات الحجاج :

- د -

الرئيس :

يلى كتاب الرئاسة جوابا على الاقتراح

رقم - ٣ -

الامين العام :

الرقم ٢٧/٣/نواب/٢١٣١٤/٦

التاريخ ١١/١٢/١٩٦٥

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى نسخة كتابي رقم ٢٧/٣/نواب ٥/٢٢٠/٢٠٢٢ تاريخ ٢٣/١١/١٩٦٥ .

ابعث طياً ، بنسخة من كتاب معالي وزير الداخلية رقم ١٩/٣/٢٧٩٦٨ في تاريخ ١/١٢/١٩٦٥ في موضوع الاقتراح برغبة رقم (٣) المقدم من النائبين السيدين علي الملكاوي ومحمد البشير الغزاوي .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

وصفي التل

الرقم ١٩/٣/٢٧٩٦٨

التاريخ ١/١٢/١٩٦٥

دولة رئيس الوزراء الافخم

أشير الى كتابي رقم ٢٧/٣/نواب/٥/٢٢٠/٢٠٢٢

المسورخ في ٢٣/١١/١٩٦٥ بشأن الاقتراح برغبة رقم (٣) المقدم من النائبين السيدين علي الملكاوي ومحمد البشير الغزاوي حول تحسين اوضاع الحجاج

وتخصيص رواتب شهرية ، وارجو ان اثبت فيما يلي مطالباتي على هذا الاقتراح :-

بالرغم من تقدير هذه الوزارة لجهود الحجاج ومسؤولياتهم وذلك ما جدها بوضع النظام رقم (٦٢) لسنة ١٩٦٤ والسلي حددت فيه قيمة الرسوم التي

يحق للمخاتير استيفاءها على الشهادات التي توقع منهم الا ان الوزارة لم تتمكن من وضع نظام لدفع الرواتب للمخاتير بالنسبة لكثرة عددهم وما سببته على ذلك من التزامات مالية كبيرة لا تتمكن موازنة الدولة من تحملها .

اما اقتراح النائبين المحترمين بدفع رواتب المخاتير من ضريبة تحسين القرى فان قانون الانشاءات والخدمات القروية لا يساعد على دفع هذه الرواتب لأن المادة الثالثة منه قد حددت الانشاءات والخدمات التي يجوز القيام بها ولم تعرض لرواتب المخاتير من ضمن ذلك . هذا بالاضافة الى انه من الصعب تخصيص الرواتب من هذه الضريبة اذ ان هناك بعض القرى التي فيها عدد من المخاتير قد يستهلك جميع الضريبة كرواتب لهم وفي هذا اجحاف على سكان القرى الذين تجمع منهم الضريبة بالرغم من حاجتهم ولكنهم يدفعونها حبا في الانشاء والعمران والتقدم الاجتماعي والصحي والثقافي ولن يرضوا عن تحصيل الضريبة منهم لتدفع رواتب للمخاتير .

هذا بالاضافة الى ان امثاله من تنافس ومزاحمة على وظائف المحتره حاليا سيزداد ويتضاعف في حال تخصيص رواتب لهم وسيؤدي بالقرى الى حالات من النزاعات والمشاحنات التي من شأنها الاساءة الى احوال الامن وخلق المشاكل وعدم الاستقرار في القرى .

وان قانون ادارة القرى المطبق حاليا وقانون البلديات والغسل بها وتطبيقها قد ساعد على تأسيس بلديات ومجالس قروية جديدة في القرى وإن وجودها قد اخذ طيعيا يحيد من اعمال المخاتير ومسؤولياتهم .

واستنادا لذلك فاني ارجو ان تكون القناعة قد

توفرت لعدم الحاجة بصرف الرواتب للمخاتير وعدم امكانية تنفيذ ذلك .

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام .

عبد الوهاب الحجابي

وزير الداخلية

الاستاذ الملكاوي نائب اربد :

قد يظن ظان ان هذا الاقتراح المقدم منا فيه شيء من الغرابة او الاستغراب او انه بعيد المنال والواقع عكس ذلك طالما وان المقصود هو تأمين راحة الدولة وتسهيل المعاملات على الاهلين وعدم تكبدهم النفقات الباهظة ، فأمر المخاتير والعناية بهم وتقديرهم ماديا ومعنويا مما يجعل لهم حق المشاركة العملية في تأمين سلامة البلد ورفع مستواه الاجتماعي ولا يكون ذلك الا برفع سوية المخاتير بحيث تتناسب شخصيتهم مع مهمة المسؤولية التي يقومون بها لسيرهم السليم في عملهم بتجرد واخلاص وامانة وهذا لا يتأتى إذا لم تؤمن الحكومة حياتهم المعيشية بمرتبات دورية وعلى ان تعمل على تحديد عددهم متكافئة مع السكان والمسؤولية واصدار قانون او نظام بذلك يحفظ لهم حقوقهم ويبين ما عليهم من واجبات ومسؤوليات .

اما وهم هكذا - لا قيمة رغم ما يتحملون من اعباء المسؤوليات من صغيرة وكبيرة - فعليهم الغرم وتكبيدهم النفقات للمراجع والمسؤولين . .

فتجاه هذه الاعباء في تحمل المسؤولية - وهل تسير معاملة الا اذا كان لهم فيها رأي في نظري ان ينصفوا والا يحرموا من التقدير المعنوي او المادي . . . بينما وان هذا البلد والحمد لله مقبل على العمل بمسوجب التنظيمات الادارية الجديدة هذه الفئة من العاملين قد حرما من حق المشروع شأنهم شأن الأئمة .

هكذا من اربد

سؤال رقم (٦)

١٩٦٥/١١/١٦

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم - عمان

تحية طيبة وبعد . ارجو ان تحيلوا سؤالي التالي الى معالي وزير الداخلية للرعاية خلال المدة القانونية تمت انتخابات بلدية بيت ساحور في جو صاحب بسبب تدخلات المسؤولين في بيت لحم ، لصالح كتلة ضد اخرى ، ورغم ذلك فقد اسفرت هذه الانتخابات عن فوز كتلة بسنة اعضاء وفوز كتلة اخرى بعضوين رغم تدخلات المسؤولين الكثيرة لصالحها .

وفي معركة الرئاسة لهذا المجلس تحيز المسؤولين في منطقة بيت لحم كذلك لصالح كتلة العضوين ونسبوا تعيين رئيس البلدية منها غير ان الحكومة عدلت الموقف بتعيين رئيس من كتلة الاكثرية وارتاح المواطنون في بيت ساحور لهذا التعيين وابقوا الياسا شاكرين موقفها السليم .

لم يرق هذا التعيين للمسؤولين في منطقة بيت لحم ، الذين صمموا على حل المجلس ارضاء لكتلة العضوين ، ولكن بطريقة فنية اذ نسبوا للحكومة تعيين عضوين اضافيين من انصار كتلة العضوين ، بعد ان تمكنت هذه الكتلة من كسب احدى اعضاء كتلة الستة الى جانبها بحيث يصبح عدد اعضاء الكتلتين خمسة مقابل خمسة وبهذا العدد يمكن تعطيل مصالح بلدية ينفقدان نصابها القانوني اما بمعارضة الخمسة للخمسة الاخرين واما بتغييبهم عن حضور الجلسات وهكذا يحل المجلس بطريقة فنية .

* كتاب معالي وزير الصحة رقم ١٠٨٩٧ جواً على الاقتراح رقم ٢٨ المقدم من نواب السلط تأجل بسبب - غياب معالي وزير الصحة .

فالائمة محرومون من هذه الناحية والتي لا عجب كثيراً من دائرة الاوقاف فانها تتم كثيراً بإيجاد وعاط يجلسون في الدكاكين عن إيجاد ائمة فالامام في الواقع هو واعظ ومرشد ولا بد من وجوده في القرية وعلى كل فاني اهيب بالحكومة الموقرة ان تنظر بهاتين الناحيتين ناحية المخاطر وناحية الائمة ورفع مستواهم ولشيء الذي يكفل لهم حياتهم المادية والمعنوية

الرئيس :

طيب شكراً ، بفضل يا دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع :

رأي الحكومة فيما يتعلق بالمخاطر ابداه معالي وزير الداخلية اما فيما يتعلق بالائمة ان شاء الله خلال ايام سنحضر بصفة الاستمعال مشروع قانون الاوقاف الجديد ونأمل ان يعالج قضية الائمة جديراً .

السيد هريقات نائب القدس :

معالي الرئيس ، انا احتج على فضيلة الأستاذ الملاكوي لانه اعتدى على موضوع الائمة بتبنيه منذ زمن طويل .

٤ - الاسئلة والاجوبة

الرئيس :

تلي الاسئلة والاجوبة الواردة عليها :

(١)

الأمين العام :

السؤال الاول مقدم من السيد ايوب مسلم

الاسباب التي تمنعه من الوفاء بوعده لرجال بيت ساحور بانهاء عضوية العضوين المتحازين الاضافيين لضمان سير امور المجلس في خدمة المدينة اذ ان ترك مثل هذه الامور تسير على غرارها انما تزيد في استفحال الفساد بين السكان وتشكيكهم بنوايا حكومتهم بالاضافة الى انها عطلت وتعطل مصالح عمرانية كثيرة في مدينة بيت ساحور ، انا بانتظار اجراءات معالي الوزير في وضع حد لمثل امور الفساد هذه في سبيل الخير والصالح العام وحفاظاً منه على وحدة كلمة ابناء المدينة .

واقبلوا الاحترام

ايوب مسلم

نائب منطقة بيت لحم

وهذا جواب معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية .

الرقم ١٨١٧١/٣/٧٦/٢١

التاريخ ١٩٦٥/١٢/٦

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

جواباً على السؤال المقدم من معالي النائب السيد ايوب مسلم المرفق بكتاب معاليكم رقم ٩٢٨/٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٦٥/١١/٢ ، ارجو ان ابين مايلي : -

لقد تمت الانتخابات البلدية في منطقة بيت ساحور بتاريخ ١٩٦٥/٤/١٧ في جو من النزاهة والحياد اما قول معالي النائب المحترم بان المسؤولين قد تدخلوا لحساب كتلة ضد اخرى وان الكتلة التي تدخلوا ضدها قد فازت فهو قول مردود ويعوزه الالفاظ اذ انه لم يتقدم احد بالاعتراض على صحة الانتخابات في المدة التي جدد بها القانون وبناء على تنسيبي فقد تم تعيين السيد حنا الخوري الاطرش رئيساً للمجلس البلدي بقرار من مجلس الوزراء كما انه قد تم انتخاب

ولما ادرك المواطنون في بيت ساحور هذه اللعبة قابلاً لدولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية وشرحوها للقاصدين وراء هذه اللعبة والضرر الذي سيلحق بمصالح المجلس من جراء تعيين هذين العضوين المتحازين والذي سيعطل تنفيذ مشاريعه ، وقد وعدهم دولة الرئيس ومعالي وزير الداخلية بان الحكومة ستسني عضويتها اذا بدرت منها اعمالاً متحيزة

وفلا حدث ان تعطلت مصالح المجلس وشلت اعماله بسبب معارضة كتلة الخمسة الاخرين اما لعدم السجاءهم او لتغييبهم عن حضور الجلسات لابطال النصاب القانوني .

استغل المسؤولون في بيت لحم هذا الوضع في مجلس بلدية بيت ساحور ونسبوا اخيراً حل المجلس وتعيين لجنة برئاسة احدى اعضاء كتلة العضوين الاضافيين غير ان عطوفة مساعد محافظ القدس ادرك هذه اللعبة وحال دون تحقيقها ، وهو الان يدرس الوضع في هذا المجلس بروية واخلاص منه على سلامة المدينة ومجلسها البلدي .

لقد وصلت انباء تدخل المسؤولين في منطقة بيت لحم لصالح فئة دون الاخرى الى الحكومة على لسان اهل مدينة بيت ساحور وغيرها ولكن معالي وزير الداخلية لم يعمل شيئاً لاييقاف تدخلات المسؤولين لصالح فئة دون الاخرى ، وكذلك لم يف بوعده للاهالي حول انتهاء عضوية هذين العضوين الذين تسبوا في تعطيل اعمال المجلس وشل نشاطه لتغييبهم عن معظم الجلسات للمجلس .

فهل لمعاليه ان يعلمنا عن الاسباب التي تمنعه من افهام المسؤولين في منطقة بيت لحم انما هم لخدمة السكان دون تفريق وهل حاول وضع حد لتدخلاتهم التي تكاد ان تفسد المنطقة بكافها ٢٢٠٠ ثم ما هي

مكتبة
مجلس النواب

بشارة سلع نائباً للرئيس وأما تعيين العضوين الإضافيين فقد تم بقرار من مجلس الوزراء استناداً إلى المادة (٢٧) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥. وقد تقدم فريقان من المجلس أحدهما برعاية الرئيس بشكاوى ضد بعضهما البعض واجتمع الفريقان في مكتب القائم مقام بحضور ونهيدا بإزالة سوء التفاهم ولم يظهر القائم مقام أي تحيز لأي فريق منهما.

هذا وليس في قانون البلديات ما يجيز للوزير أو مجلس الوزراء إنهاء عضوية أي عضو في مثل هذه الحالات وإن كان لمعالي نائب أية شكاية ضد الحاكم الإداري فما عليه إلا أن يقدم البيانات الثبوتية وعليه اتخاذ الاجراءات القانونية مع تقديم الاحترام.

الدكتور قاسم الريماوي

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية

السيد مسلم نائب بيت لحم :-

معالي الرئيس

ليس من شأني ككتاب أن أقدم الاتهامات بحق قائممقام بيت لحم إنما من شأني أن ألقت نظر المسؤولين إلى تصرفات مسؤول إذا تركت وشأنها سوف يتوذي رد فعل في المنطقة فالقائم مقام عندنا يسير في محور معين ويجهل مصالح المواطنين الأخرى الأمر الذي شجب كثيراً من التلمذ وقد كتب كثير من المواطنين - لو رجع معالي الوزير إلى ملفاته لوجد هناك برقيات وشكاوى كثيرة مقدمة بهذا الخصوص كما وأن بعض النواب مرة من المرات حاولوا أن يلتفتوا نظر معالي

وزير الداخلية لهذه المعاملات البينة التي يسير بموجبها القائم مقام في بيت لحم.

أما فيما يتعلق بالمجلس البلدي ويقول أن الانتخابات نزيهة فانا اعتقد تماماً أن الانتخابات في بيت ساحور كانت مضغوطة لدرجة أنه لو طلع بيد القائم مقام وغيره ما كان لتنجح كتلة الاكثريّة في البلد لكن تكاتف البلد نجح الاكثريّة وطالعت الكتلة من ستة اعضاء والكتلة الاخرى من عضوين ، وقد تأخر تعيين الرئيس مدة من الزمن والمجلس البلدي مصالحه متعطله في سبيل تعيين شخص من كتلة الاثنتين فقط وشكاوى كثيرة وبرقيات كثيرة وردت لمعالي الوزير بهذا الخصوص فنحن لا نريد ان تنهم المسؤول ولا نريد ان يتدخل بحقه اي شيء من الاجراءات إنما نريد من الحكومة ان تلتفت نظر المسؤول على انه يمثل الحكومة وخدمته يجب ان تكون لعموم المواطنين بدون تمييز وأن يتجنب السير في المحاور .

وأما فيما يتعلق بالعضوين فاعتقادي الجازم أن تنسب تعيين العضوين كان بداية لحل المجلس البلدي وكان معالي الوزير بالذات مصمماً على حل هذا المجلس البلدي لولا أن زاره شخصان ورجوه بعدم القيام بهذا الاجراء وطلبوا منه ان يستدعي العضوين ويطلب منها ان يداومسا على حضور الجلسات لان تعيين العضوين عطل المجلس وشل حركته بالكلية ، ولهذا لا تعقد جلسات في بلدية بيت ساحور لان الاعضاء يتأخرون احياناً ويحضرون احياناً لسكي لا يفقدوا الصبغة القانونية لعضوية المجلس البلدي .

ولهذا أقول اننا نريد من المسؤول ان يكون الجميع زان لا يكون لاشخاص ونريد من معالي الوزير ان يعيد النظر في مسألة تعيين هذين العضوين اللذين عطلا مصالح المجلس البلدي في بيت ساحور ولا يستطيع المجلس ان يقوم بأي عمل انشائي وإذا

التامة في طريق الانتخابات وهذا مذكور في الصحف فالقول الآن انه كان تحيزاً ضد فرقة وانها فازت في الانتخابات قول يحتاج الى برهان ويحتاج الى اثبات اما القول باننا عينا اثنين فهذا صحيح ، نحن قد عينا وهذا من حق وزير الداخلية ان يعين لأن فئة من الفئات لم تمثل تمثيلاً كاملاً في المجلس ومن الواجب انصاف هذه الفئة بتعيين اثنين احدهما مسلم والاخر مسيحي .

هذا هو الاجراء الذي تم وتم بموجب القانون وانتم قد رأيتم الآن ان احد النواب من منطقة بيت لحم بالذات يرى رأياً مخالفاً للرأي الذي تقدم به معالي الاخ الكريم .

المعروف بأن الحكومة لا يمكن ان تحيز لفئة دون اخرى وقد حدثت مشاكل في البلدية ، ذهبنا الى بيت لحم واجتمع الفريقان بحضور احد النواب المحترمين وحاولنا ازالة سوء التفاهم بينهم ورجو ان يزول سوء التفاهم هذا ويتمكن المجلس من السير الى الامام لان الرئيس قد عين من غير الكتلتين وفي وجهة نظرنا ان هذا المجلس يستطيع ان يستمر وإذا لم يستمر فانا لن نلجأ إلا الى الاجراء الذي يبيحه القانون . ومعالي النائب المحترم اسمه ايوب ومفروض ان يصبر كثيراً ويصبر كثيراً ولكنه في سؤاله كان فيه شيء كثير من التهميم على الحاكم الاداري وواجبنا ان ندافع عن الحاكم الاداري اذا كان الحق بجانبه والحاكم الاداري غير موجود الآن فاذا كان له اي اعتراض على الحاكم الاداري اذا كان هو سوء تصرف يمثل بالقانون بالحكومة على ان الاستعداد لا نتخذ اي اجراء مناسب .

السيد مسلم نائب بيت لحم

معالي الرئيس

أما أسف جداً لتعرض معالي الوزير لناحية غير

اراد معالي الوزير ان اذكر له الجلسات التي تعطلت فيها المصالح فانا مستعد انما انا غير مستعد ان اقدم اية اتهامات للمسؤول إنما من واجبي ان ألقت نظر الحكومة لانها في النتيجة هي المسؤولة.

السيد البطارسة نائب بيت لحم :

كلمة ...

الرئيس :

لا يجوز

السيد البطارسة نائب بيت لحم :

... كلامه غير وارد ويتناقض مع بعضه البعض. وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية :

معالي الرئيس

كان يسودي ان يقرأ السؤال ليتبين للمجلس الكريم بان معالي النائب المحترم يتحيز في سؤاله الى فريق في بلد هو يمثل جميع الفرقاء فيه كما انه كال الاتهامات الى حاكم اداري ، من المعروف ان الانتخابات سواء كانت نيابية او بلدية ترك بعض الحزازات والفريق الذي يخسر يتهم المسؤولين بالتحيز او غير ذلك وفي نيابته بالذات كانت هنالك اعتراضات الى المجلس قدمت في الوقت المعين والمجلس رأى انها غير وارده .

(ضجه)

لذلك كان من الممكن للفريق الذي يقول بأنه يرى تحيزاً ضده ان يتقدم باعتراض على الانتخابات والقانون يبيح له ذلك ولكن الذي حدث بان الفريق الذي فاز والذي يدعي بأنه صار تحيز ضده قد كتب في الصحف يشكر نزاهة الانتخابات وتقدم الى القائم مقام يشكره على انصافه وجدائه وسيره بالنزاهة

هكذا من الأصل

واردة في استجوابي وهي مسألة النيابة ، اما قول معالي الوزير بان الفرقاء كتبوا وشهدوا وشكروا فهذا لم يرد مطلقاً .

انا اقول بصفتي اردني وبصفتي تيمني مصلحة بلدي وبصفة ان يبقى المواطنون يعملون في سبيل عمران بلدهم وازدهارهم دون الالتفات الى هنا وهناك احببت ان الفت النظر وفي الوقت ذاته اقول انني احمل معالي الوزير المسؤولية عما قد يحدث في منطقة بيت لحم . المنطقة الآمنة المسألة التي انكبت على العمل وعلى العمران دون الالتفات الى الامور الاخرى ، اقول ان المسؤول هناك يسير في محسور معين وهذا قد يسيء في المستقبل وعلى كل حال اترك للزم ان يظهر لمعالي الوزير حقيقة ما اقول وان ما اقول انما هو بدافع محبي لبلدي واريد ان تبقى سائرة في الركب في سبيل العمران والازدهار .

(ب)

الرئيس :

يتلى سؤال معالي السيد ايوب مسلم والجواب الوارد عليه .

الامين العام :

سؤال رقم (٧)

تاريخ ١٩٦٥/١١/١٦

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم - عمان
تحية طيبة وبعد .

ارجو ان ترفعوا السؤال التالي ، الى معالي وزير الداخلية آملاً الحصول على رده حوله خلال المدة القانونية .

كثيرون من الاردنيين الذين شملهم العفو العام ، وفرضت عليهم الإقامة الجبرية في مناطق سكنهم ،

اصبحوا عائلة على ذويهم ومجتمعهم ، بسبب عدم السماح لهم بالتنقل والسفر من اجل ايجاد العمل اللازم لاعالة انفسهم ، ولكي لا يبقوا عائلة على ذويهم ومجتمعهم .

فهل للحكومة ان تعيد النظر في امر هؤلاء وتسمح لهم بالتنقل والسفر الى الجهة التي يجدون فيها العمل علماً بان بقاؤهم على هذا الحال يخالف فيهم العقد النفسية ويعمل منهم في النهاية آفة مجتمعنا الاردني لهذا فاني اهيب بالحكومة ان تعمل شيئاً في سبيل هؤلاء المواطنين الاردنيين وان تخلق منهم مواطنين صالحين بتساعدها معهم ، راجياً ان اسمع استجابة الحكومة الخيرة في سبيلهم .

واقبلوا فائق الاحترام

ايوب مسلم
نائب منطقة بيت لحم

الرقم ٢٧٧٧٢/٣/١٩

التاريخ ١٩٦٥/١١/٢٩

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٩١٦/٦/١٦/٣ المؤرخ في ١٦/١١/٦٥ الموجه الي ونسخة منه لدولة رئيس الوزراء الافخم ومرفقه صورة عن السؤال رقم (٧) المقدم من النائب السيد ايوب مسلم بشأن الاشخاص الذين شملهم قانون العفو العام وفرضت عليهم الإقامة الجبرية واثبت فيما يلي ردي على هذا السؤال :-

١ - لقد سمحت الحكومة لجميع الاشخاص الذين شملهم العفو العام بالعودة الى البلاد ومنحوا جوازات سفر اردنية ولم تفرض عليهم اية قيود باستثناء الشيوخ الذين فرضت عليهم قيود الإقامة الجبرية في امكنة إقامتهم وذلك لتسهيل مراقبتهم حتى اذا ما بدر من اي منهم اي نشاط هدام اتخذت الاجراءات اللازمة بحقه .

هؤلاء الذين اذا تركوا وشأنهم يكسبهم شعبية على حساب الوطن خصوصاً وانهم عائلة على ذويهم ولم يعد بإمكانهم التسامح لترك المجال امامهم للعمل مع بقاء المراقبة او عين الحكومة ساهرة حتى اذا ارادوا الخروج ينجروا لكي لا نعطيهم اهمية تكسبهم شعبية على حساب المصلحة العامة .

كل ما ارجو من الحكومة هو العطف .

رئيس الوزراء ووزير الدفاع :

المجال امامهم مفتوح ليصفوا قيودهم ، هذا البلد برمته وقوانينه ضد الشيوعيين فالتسامح الذي دفع جلالته الحسين الى اصدار العفو العام تظل له حدود ، الشيوعيون عندنا من يصفى قيوده يعاد للخدمة حتى في الحكومة . والذي لا يصفى قيوده وهؤلاء قلة - فلا اعتقد ان فرض الإقامة الجبرية وخلاله يكسبهم شعبية لان الشعب هنا ضدهم وبنفس الوقت لا يسمح لهم بالسفر الى الجهات معينة كذلك لا نريد ان نصدر شيوعيين الى الخارج .

هذه ناحية ، الشيء الاخر احب ان نقارن بين المعاملة الممتازة التي تعامل بها الناس مع وجود قوانين ضدهم وماذا يصيبهم لو كانوا في بلد اخر كيف يعاملون ككثيرين سياسيين .

(ج)

الرئيس :

يتلى سؤال السيد مطلق الحديد وجواب الاشغال عليه
الامين العام

سؤال رقم (١٣)

تاريخ ١٩٦٥/١١/٢٩

معالي رئيس مجلس النواب

علمت بان الحكومة او بعض الوزارات كانت اعارت بعض موظفيها الى شركات اهلية في الاقطار العربية .

٢ - لقد افصح المجال امام الشيوعيين الذين كانوا في المعتقلات وشملهم قانون العفو العام ومنحت لهم الفرصة لتصفية قيودهم واستنكار المبدأ الشيوعي وقد تجاوب عدد كبير منهم مع هذه البادرة وصفوا قيودهم واستنكروا المبدأ الشيوعي فرفعت عنهم قيود الإقامة الجبرية ومنحوا جوازات سفر اردنية وسمح لهم بالتنقل في البلاد والالتحاق بالوظائف الحكومية والاعمال الحرة .

٣ - اما اولئك الشيوعيين الذين رفضوا تصفية قيودهم وتمسكوا بالمبدأ الشيوعي ولم يستنكروه فان السلامة العامة ومصلحة الامة تقتضي الاستمرار في وضعهم تحت المراقبة وتقييد حركاتهم حتى لا تتاح لهم الفرصة لاستئناف نشاطهم الهدام .

٤ - واني اعتقد ان النائب المحترم ليشاركتني الرأي في ضرورة اتخاذ مثل هذه الاحتياطات التي تعتبر خفيفة نسبياً تجاه فئة قليلة من الناس اصررت على المضي في فيها على الرغم من التسامح العظيم الذي شملهم به جلالته الملك في الوقت الذي حرمت فيه الشيوعية في المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى احكام القانون .

واقبلوا فائق الاحترام .

عبد الوهاب الحياي

وزير الداخلية

السيد مسلم نائب بيت لحم

معالي الرئيس

اقول لما كان صاحب القلب الكبير قد عفى عن هؤلاء الناس ليعملوا ويكسبوا بغير قبيحهم لهذا ارجو من الحكومة ان تخطو خطوة تسامح بحق

هذه من الوصل

ارجو التفضل بتوجيه هذا السؤال الى معالي وزير الاشغال العامة وهل يجوز هذا قانونا .

نائب عمان
مطلق الحدييد

وهذا جواب معالي وزير الاشغال العامة عليه

الرقم ٦٢١٠/٧٦٦/٩
التاريخ ١٩٦٥/١٢/٧

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٩٥٨/٦/١٦/٣
تاريخ ١٩٦٥/١١/٢٩

ارجو ان اعلم معاليكم ان الموظف الوحيد الذي اعير من هذه الوزارة الى الشركات الاهلية في الاقطار العربية هو المهندس السيد نبيه العسوه ، وكانت اعارته بناء على قرار مجلس الوزراء المؤرخ بتاريخ ٩٦٣/١٠/٢٦ وذلك بالاستناد الى المادة (٤٥) من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الاشغال العامة
يحيى الخطيب

السيد الحدييد نائب عمان :

اكتفي بالجواب وشكراً .

٥ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (٢)

الرئيس :

والآن ارجو ان يتفضل معالي مقرر لجنة الشؤون الخارجية السيد كامل محي الدين الى المنصة لقراءة مقررات اللجنة .

قرار رقم (٢)

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١١ برئاسة عطوفة السيد صلاح السحيات وحضور السادة : - المقرر كامل محي الدين ، حمزه الشريدة ، سلمان القضاة ، موسى ابو الراغب ، ابراهيم كريشان ، محمد بشير الغزوي ، سامي حداد ، امين يونس الحسيني وداود الشخشير .

ونظرت بالانفاقيتين التاليتين ، وبعد دراستها قررت قبولهما كما وردتا من الحكومة وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

١ - مشروع اتفاقية بتعديل اتفاقية اتحاد اذاعات الدول العربية .

٢ - قانون موقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٥ قانون تنفيذ الاتفاق المبدل لاتفاقية اعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون

(أ)

الرئيس :

اذن يتلى مشروع اتفاقية بتعديل اتفاقية اتحاد اذاعات الدول العربية مادة مادة كما ورد من الحكومة للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة كما ورد من الحكومة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا نعمة بالجمعية التي سيرفع فيها الى مجلس الاحيان)

اتفاقية

بتعديل اتفاقية اتحاد اذاعات الدول العربية

٥٥٥٥٥٥

ان حكومات :

المملكة الاردنية الهاشمية
الجمهورية التونسية
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية
جمهورية السودان
الجمهورية العراقية
المملكة العربية السعودية
الجمهورية العربية السورية
الجمهورية العربية المتحدة
الجمهورية العربية اليمنية
دولة الكويت
الجمهورية اللبنانية
المملكة الليبية
المملكة المغربية

رغبة في تقوية الروابط وتوثيق التعاون بين اذاعات الدول العربية الصوتية والمرئية ، لتقوم برسالتها في تعزيز روح الاخاء العربي وتنشئة جيل عربي واع معز بقوميته العربية .

ورغبة في تنمية الاتجاهات المشتركة في الوطن العربي ، وتحقيقا لمهمة هذه الاذاعات في تعريف شعوب العالم بواقع الوطن العربي وامكانياته وقضاياها العادلة .

ورغبة في تحقيق ميثاق جامعة الدول العربية وأخذها في الاعتبار نصوص المواد من ٥٥ الى ٥٩ ومن ٦٢ الى ٦٤ و ٧٠ من ميثاق هيئة الامم المتحدة . وعلى ضوء اتفاقية اتحاد اذاعات الدول العربية التي وافت عليها مجلس جامعة الدول العربية في ٢٥ صفر سنة ١٣٧٠ الموافق ١٥ اكتوبر (تشرين اول) ١٩٥٥ من دور انعقاده العادي الرابع والمشرين .

تقرر بموجب هذه الاتفاقية انشاء اتحاد يضم كل اذاعات الدول العربية الصوتية والمرئية ، يسمى الاتحاد اذاعات الدول العربية .

مجلس النواب

المادة الاولى التأسيس

- ١ - ينشأ في نطاق جامعة الدول العربية اتحاد لاذاعات الدول الاعضاء في الجامعة باسم « اتحاد اذاعات الدول العربية » تكون له الشخصية القانونية طبقاً لهذه الاتفاقية .
- ٢ - معنى الاذاعة المستعمل هنا هو نفس المعنى المستعمل في لوائح الراديو الملحقه بالاتفاقية الدولية للمواصلات السلكية واللاسلكية المعمول بها والمشمول خاصة على التليفزيون .
- ٣ - مدة الاتحاد غير محددة .
- ٤ - مقر الاتحاد مدينة القاهرة .

المادة الثانية اهداف الاتحاد

- ١ - ليس لاتحاد اذاعات الدول العربية اغراض سياسية او تجارية .
- ٢ - يهدف هذا الاتحاد بصورة خاصة الى :
 - أ - تعزيز روح الاخاء العربي .
 - ب - تنمية الاتجاهات العربية المشتركة .
 - ج - وضع خطة منسقة تدير عليها اذاعات الدول العربية في برامجها .
 - د - تعريف جميع شعوب العالم بواقع الامة العربية وامكانياتها وآمالها وامانيها وقضاياها .
 - هـ - تنمية وتنسيق ودراسة جميع المسائل التي لها علاقة بالاذاعة والعمل على تبادل الخبرات والمعلومات والمواد عن كل المسائل التي تعود بالنفع العام على جميع اذاعات الدول العربية الاعضاء .
 - و - العمل على زيادة امكانيات البلاد العربية في الحقل الاذاعي والتبويض به .
 - ز - تبادل التعاون الهندسي بين دول الاتحاد .
 - ح - تنظيم استخدام موجات الاذاعة اللاسلكية في الوطن العربي بالتعاون مع المنظمات الدولية للاذاعات .
 - ط - اعداد جداول الموجات اللاسلكية التي تحتاجها الدول العربية وتنسيقها بحيث لا تتعارض وتتداخل .
 - ث - توخي الدفء عن حاجات الدول العربية للموجات اللاسلكية في المنظمات الدولية .
 - ك - إيجاد حلول في نطاق الاتحاد وروح الاخاء والتعاون لما قد ينشأ من اختلافات في الحقل الاذاعي .

المادة الثالثة لوسائل

- تحقيقاً لهذه الاهداف يُلجأ اتحاد اذاعات الدول العربية الى استعمال جميع الوسائل الكفيلة بذلك سواء بالدراسة او العمل . وعلى الاخص :
- أ - إنشاء الاجهزة الدائمة للقيام بالاعمال الفنية وصيائها .
 - ب - تشكيل اللجان الدائمة وكذلك اللجان المؤقتة اللازمة لدراسة بعض المسائل الخاصة .

- ج - اقتناء المقارات والمنشآت والاجهزة والمعدات اللازمة او الحصول عليها للافادة منها .
- د - جمع المستندات والبيانات والمعلومات واصدار المطبوعات المتعلقة بالاذاعة .

المادة الرابعة العضوية

- ١ - ينقسم اعضاء الاتحاد الى :
 - أ - اعضاء عاملين
 - ب - اعضاء متسبين
- ٢ - الاعضاء العاملون هم : اذاعات الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية .
- ٣ - الاعضاء المتسبين هم :
 - أ - اذاعات الدول العربية غير الاعضاء في جامعة الدول العربية .
 - ب - الاذاعات الوطنية لأي بلد عربي آخر .
 - ج - الاذاعات الاخرى التي تساعد دولها القضايما العربية .
- ٤ - عند وجود أكثر من منظمة اذاعية في دولة عضو في الجامعة العربية ، فان منظمة واحدة فقط منها ، والتي تعينها حكومة الدولة المعنية هي التي يمكن قبولها عضوا عاملا ، والمنظمات الاخرى الحق في تقديم طلبات كأعضاء متسبين .
- ٥ - الاعضاء المتسبين يتمتعون بنفس حقوق الاعضاء العاملين فيما عدا حق التصويت وغير ذلك مما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية .
- ٦ - اذاعات الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية تعتبر اعضاء عاملين بمجرد تصديق حكوماتها على هذه الاتفاقية .
- ٧ - يكون قبول طلبات انضمام الاعضاء المتسبين بأغلبية ثلاثة ارباع مجموع اصوات اعضاء الاتحاد على الأقل .

المادة الخامسة الجمعية العامة

- ١ - الجمعية العامة للاتحاد هي الهيئة العليا لاتحاد اذاعات الدول العربية ولها كل السلطات لتنفيذ اهدافه . وتتألف من جميع الاعضاء فيما عدا الحالات التي تقر الجمعية العامة فيها اقتصار الاجتماعات على الاعضاء العاملين .
- ٢ - الاعضاء العاملون لهم الذين لهم وحدهم حق التصويت في الجمعية العامة ويكون لكل عضو صوت واحد .
- ٣ - تعقد الجمعية العامة للاتحاد دورة عادية مرة كل سنة ويجوز لها ان تعقد دورة استثنائية طبقاً للأجراءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

هكذا من واحد

- ٤ - يمثل كل عضو في اجتماعات الجمعية العامة بوفد او مندوب يختاره . ويجوز للعضو العامل ان ينوب عنه كتابة عضوا عاملا آخر ، بشرط ان يحضر رئيس الاتحاد بهذه الأمانة ولا يجوز ان ينوب عضو عامل عن أكثر من عضو عامل واحد .
- ٥ - يتضمن جدول أعمال الدورة العادية على الاخص ما يلي . -
- أ - الموافقة على محاضر الدورة العادية السابقة للجمعية وعلى محاضر اية دورة استثنائية تعقد فيها بين السدوريتين .
- ب - تقرير المجلس الاداري عن نشاط الاتحاد فيما بين الدورتين العاديتين وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الدورة العادية السابقة للجمعية العامة للاتحاد .
- ج - التقرير المالي عن السنة المنتهية .
- د - تعيين محاسب او أكثر للسنة المالية المقبلة .
- هـ - وضع برنامج العمل وميزانية العام التالي .
- و - تحديد قيمة نصيب كل عضو في ميزانية الاتحاد العام التالي .
- ز - تحديد تاريخ ومكان انعقاد الدورة العادية التالية للجمعية العامة للاتحاد .

المادة السادسة

المجلس الاداري

- ١ - يتألف المجلس الاداري للاتحاد من ثلاثة اعضاء يمثلون الاتحاد ولا يتقاضون اي اجر لقاء عملهم .
- ٢ - يتألف المجلس الاداري من رئيس الاتحاد ونائبه والعضو التالي حسب الترتيب اللاحق لاسماء الدول الاعضاء العاملين .
- ٣ - يجتمع المجلس الاداري مرتين على الاقل في السنة .
- ٤ - يقوم المجلس الاداري بالمهام التالية . -
- أ - تولى جميع السلطات الخاصة بالجمعية العامة فيما بين دورتي الانعقاد العاديتين على ان تعرض جميع القرارات التي يتخذها المجلس والنشاط الذي يقوم به على الجمعية العامة للمصادقة عليها في اول دورة عادية . وليس للمجلس ان يقوم بالأعمال التي تحتفظ بها الجمعية العامة لنفسها .
- ب - تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومتابعتها .
- ج - تقديم تقرير للجمعية العامة في كل دورة عادية عن نشاط الاتحاد فيما بين الدورتين العاديتين واعتماد تقريره عن أعمال الجمعية العامة عند انتهاء اجتماعاتها وارسله الى الاعضاء العاملين .
- د - تقديم الجمعية العامة بطلبات قبول العضوية او انبائها وفقا لمواد هذه الاتفاقية مشفوعة برأيه .
- هـ - دراسة تقارير اللجان والى فيها .

- و - اعداد برنامج مؤقت لنشاط الاتحاد ومشروع الميزانية للعام المقبل ، ومراجعة وتدقيق الحسابات عن العام المنتهي .
- ز - ترشيح تعيين كل من الامين العام للاتحاد ومدير المركز الهندي واقتراح انهاء خدمات اي منها .
- ح - تفويض الامين العام للاتحاد القيام ببعض مهام المجلس .
- ٥ - للمجلس الاداري وحده الحق في عقد اتفاقات مع منظمات اخرى على ان يكون ذلك بتفويض من الجمعية العامة .
- ٦ - يتولى المجلس الاداري صفة الادعاء والدفاع امام المحاكم وذلك بشخص رئيسه او بتفويض منه لنائب الرئيس او للامين العام للاتحاد .

المادة السابعة

لرئيس ونائبه

- ١ - تكون رئاسة الجمعية العامة بالتناوب بين الاعضاء العاملين حسب الترتيب اللاحق لاسماء الدول الاعضاء لمدة سنة ، ويبقى الرئيس قائما بأعماله الى ان تسند الرئاسة الى خلفه في مستهل الدورة العادية التالية .
- ٢ - تكون نيابة رئاسة مجلس الاتحاد للعضو الذي سيتولى رئاسة مجلس الاتحاد في دورته العادية التالية ، ويقوم مقام الرئيس عند غيابه او عدم قدرته على العمل .
- ٣ - يوقع الرئيس على كل الوثائق التي تترتب عليها اية التزامات تتعلق بالاتحاد، وله ان يفوض في ذلك نائب الرئيس او الامين العام للاتحاد .

المادة الثامنة

الدعوة الى الاجتماعات

- يدعو الرئيس للدورة العادية وفقا لما تقرر في الدورة العادية السابقة ، وعليه ان يدعو للدورة استثنائية بناء على طلب ثلث الاعضاء العاملين على الاقل .
- وترفق الدعوة للدورة العادية بمجدول الأعمال على ان ترسل قبل موعد الاجتماع بشهرين على الاقل .
- واما في الدورة الاستثنائية فيجب ان ترسل الدعوة برقا قبل موعد الاجتماع بثلاثة اسابيع على الاقل مع بيان اسباب الاجتماع .

المادة التاسعة

جدول الأعمال

- ١ - يعد الرئيس جدول أعمال كل دورة من دورات الجمعية العامة بمحاولة الأمانة العامة للاتحاد .
- ٢ - لكل عضو الحق في اقتراح موضوعات لادراجها في جدول أعمال الدورة العادية ولا تدرج هذه الموضوعات في جدول الأعمال ما لم تسلم الى الأمانة العامة للاتحاد قبل موعد الاجتماع بثلاثة اسابيع على الاقل .
- ٣ - لا يجوز اضافة موضوعات جديدة لجدول الأعمال عند انعقاد الجمعية العامة الا بموافقة نصف الاعضاء العاملين الحاضرين باللائح او بالأمانة على الاقل .

مجلس النواب

المادة العاشرة

الاجتماعات واجراءات العمل

- ١ - تكون اجتماعات الجمعية العامة قانونية اذا حضرها ثلثا الاعضاء العاملين بالسلطات او بالانابه وتصدر القرارات بالاغلبية وتكون ملزمة لجميع الاعضاء .
- ٢ - في حالة عدم توفر هذه الاغلبية يدعى الاتحاد الى جلسة اخرى تعقد بعد انقضاء ثلاثة ايام على الاكثر ويكون هذا الاجتماع صحيحا بحضور نصف عدد الاعضاء . وتكون القرارات الصادرة عن هذا الاجتماع نافذة وملزمة .
- ٣ - يتولى الرئيس رئاسة الجلسات وادارة المناقشات وحفظ النظام .
- ٤ - تعين الجمعية العامة الامين العام للاتحاد ومدير المركز الهندسي وتبني خدماتها .
- ٥ - تصدق الجمعية العامة على محاضر الجلسات خلال الدورة نفسها ، ولها ان ترجي التصديق على محضر الجلسة الختامية الى الجلسة الاولى من الدورة التالية .
- ٦ - يكون التصويت برفع الايدي او بالناداء بالاسم .
- ٧ - اذا اقتضى الامر ، بين دورتي انعقاد الجمعية العامة للاتحاد ، استصدار قرار من الجمعية العامة . يجوز للرئيس ان يجري اقتراعا بالبريد او بالبرق بشرط ان يعرض الامر على الجمعية العامة للاتحاد في اول اجتماع لها .
- ٨ - تكون المداولات والوثائق المتعلقة بها سرية ما لم تتخذ الجمعية العامة قرارا بخالف ذلك .
- ٩ - تقر الجمعية العامة تفاصيل اجراءات عمل المجلس الاداري في جميع الحالات التي لم ينص عليها في هذه الاتفاقية :
- ١٠ - باستثناء ما هو منصوص عليه في المادة الثامنة عشرة يكون حضور اجتماعات الجمعية مقتصر على الاعضاء على انه يجوز للرئيس ان يدعو للحضور اي شخص او هيئة يجد من الفائدة اشتراكه في مناقشات موضوع معين للفادة من خبرته .

المادة الحادية عشرة

اللجان

- ١ - تشكل الجمعية العامة لجنتين دائمتين هما :
 - أ - لجنة البرامج .
 - ب - لجنة الهندسة .
 وتكون مهمتها العمل على تحقيق اهداف الاتحاد المنصوص عليها في هذه الاتفاقية كل فيما يخصه .
- ٢ - للجمعية العامة ان تشكل لجانا دائمة اخرى ولها كذلك ان تشكل لجانا مؤقتة عند الاقتضاء .

- ٣ - تحدد الجمعية العامة اختصاص كل لجنة عند تشكيلها .
- ٤ - تكون اعمال اللجان في المهام المرسومة لها تحضيرية ولها ان تتقدم كذلك للجمعية العامة بما يعرض لها في اجابها من توصيات او اقتراحات .
- ٥ - لجميع اللجان ان تشكل لجانا فرعية ودراسية وفقا لحاجتها .
- ٦ - لكل عضو في الاتحاد الحق في ان يمثل في اللجان الدائمة .
- ٧ - يقتصر حضور اجتماعات اللجان المؤقتة على الاعضاء الذين اختارهم الجمعية العامة او احسدى اللجان الدائمة او المجلس الاداري للقيام بالمهمة المسندة اليها .
- ٨ - تضع الجمعية العامة الانظمة الداخلية لسير العمل في اجتماعاتها وفي اللجان الدائمة بما يتفق مع بنود هذه الاتفاقية .

المادة الثانية عشرة

الاجهزة الدائمة

- ١ - الاجهزة الدائمة للاتحاد هي :
 - أ - الامانة العامة .
 - ب - المركز الهندسي .
- ٢ - مقر الامانة العامة هو مقر الاتحاد ، ومقر المركز الهندسي هو مقر الاتحاد او اي مكان آخر تحدده الجمعية العامة .
- ٣ - يرأس الامانة العامة امين عام ، ورأس المركز الهندسي مدير فني يعينها وينهي خدماتها المجلس الاداري بعد موافقة الجمعية العامة .
- ٤ - يكون الامين العام مستولا عن الامانة العامة ويعاون الرئيس على الاخص في :
 - أ - تنفيذ الاعمال الادارية واعمال الامانة العامة المتعلقة بالجمعية العامة وتقديم المساعدة اللازمة للجان الدائمة واللجان المؤقتة .
 - ب - تنفيذ قرارات الجمعية العامة .
 - ج - تحضير مشروع الميزانية .
 - د - تجميع البيانات والمعلومات اولا باول واصدار المطبوعات اللازمة .
 - و - الاتصال بالمنظمات الاخرى .
 - ز - ادارة ومراقبة املاك واموال الاتحاد .
 - ح - تعيين وفصل موظفي الامانة العامة للاتحاد بعد مراقبة المجلس الاداري .
 - ط - التعاون مع مدير المركز الهندسي والتنسيق بين الشئون الادارية والهندسية .

هكذا منه لأصل

٥ - يكون مدير المركز الهندسي مسئولاً عن جميع الاعمال الهندسية المنوطة بالمركز ويقوم على الاخص بالمهام التالية :

- أ - تنفيذ قرارات المجلس الاداري ذات الطابع الهندسي .
- ب - جمع البيانات والمعلومات واصدار المطبوعات الفنية اللازمة .
- ج - القيام بالدراسات الفنية التي يطلبها الاعضاء واداء المشورة الفنية لمن يطلبها منهم .
- د - اعداد برنامج تدريب الموظفين الهندسين في الاذاعات الاعضاء والاشراف على تنفيذه .
- هـ - الاتصال بالمظلمات الفنية الاخرى .
- و - تعيين وفصل موظفي المركز الهندسي بعد موافقة المجلس الاداري .
- ز - التعاون مع الامين العام للاتحاد والتنسيق بين الشئون الهندسية والادارية .
- ح - القيام بالمهام الاخرى التي يكلفه بها الرئيس .

المادة الثالثة عشرة

الاشتراكات

- ١ - يدفع كل عضو عامل ، وكذلك كل عضو متسبب اشتراكاً سنوياً تحدده الجمعية العامة للاتحاد في كل دورة عادية .
- ٢ - يحدد نصيب كل عضو عامل في ميزانية الاتحاد على اساس نصيب دولته في ميزانية جامعة الدول العربية .
- ٣ - تحدد الجمعية العامة نصيب كل عضو متسبب عند قبول طلبه في الاتحاد على ان لا يقل هذا النصيب عن ثلثي ادنى انصبة الاعضاء العاملين .
- ٤ - يدفع العضو المتسبب فضلاً عن ذلك رسوم الخدمات التي يقوم بها الاتحاد بناء على طلبه .
- ٥ - اى عضو ينضم الى الاتحاد اثناء السنة المالية يدفع جزءاً من اثنى عشر من الاشتراك السنوي عن كل شهر من الأشهر المتبقية حتى نهاية السنة المالية المذكورة .
- ٦ - تدفع الاشتراكات في اول السنة المالية ومع ذلك يجوز للرئيس بناء على طلب عضو ولاسباب مقبولة تأجيل الدفع او تقسيطه .
- ٧ - يدفع العضو العامل اشتراكه بنفس العملة او العملات التي تدفع بها دولته نصيبها في ميزانية جامعة الدول العربية .
- ٨ - يدفع العضو المتسبب اشتراكه بالدولار الامريكي الحسابي او الجنية الاسترليني الحسابي .
- ٩ - يقتصر الالتزام المالي للاعضاء على مقدار اشتراكاتهم السنوية .

المادة الرابعة عشرة (النظم المالية)

- ١ - تبدأ السنة المالية في اول يوليو (تموز) وتنتهي في ٣٠ يونيو (حزيران) من كل سنة فيها عدا السنة المالية الاولى فتكون من تاريخ اول دورة عادية للجمعية العامة للاتحاد حتى نهاية السنة المالية الجارية .
- ٢ - تقفل الدفاتر والسجلات والحسابات في ٣٠ يونيو (حزيران) من كل سنة .
- ٣ - تتألف موارد الاتحاد من :
أ - اشتراكات الاعضاء العاملين والمتسبين .
ب - الرسوم التي يؤديها الاعضاء المتسبين مقابل الخدمات الخاصة التي يقوم بها الاتحاد بناء على طلبهم .
ج - حصيلة بيع المطبوعات ومقابل الخدمات .
د - المساعدات والتبرعات والهبات التي توافق الجمعية العامة على قبولها .

المادة الخامسة عشرة انتهاء العضوية

- ١ - لكل عضو مرتبط بهذه الاتفاقية ان ينسحب منها بكتاب ترسله حكومته الى رئيس المجلس الاداري للاتحاد ولا يكون الانسحاب نافذا الا بعد عرض الامر على الجمعية العامة .
- ٢ - يبلغ الرئيس الامانة العامة لجامعة الدول العربية صورة من كتاب الانسحاب وتبقى الالتزامات المالية للعضو المنسحب سارية الى نهاية السنة المالية التي يعتبر فيها الانسحاب نافذاً .
- ٣ - للجمعية العامة للاتحاد ان تقرر باغلبية ثلاثة ارباع اعضائها على الاقل اسقاط العضوية عن نخل بالتراماته الناشئة عن هذه الاتفاقية او يتبجح سياسة مخالفة لاهدافها .

المادة السادسة عشرة تعديل الاتفاقية

يحق للجمعية العامة تعديل هذه الاتفاقية بناء على اقتراح يوقع عليه ثلاثة اعضاء عاملين على الاقل يقدم وفقاً لاحكام المادة التاسعة من هذه الاتفاقية ، ولا يصبح نافذاً الا اذا اقرته الجمعية العامة باغلبية ثلاثة ارباع اعضاء الاتحاد العاملين على الاقل .

المادة السابعة عشرة حل الاتحاد

- ١ - للاعضاء العاملين وحدهم حق اقتراح حل هذا الاتحاد ، ولا يجوز النظر في هذا الاقتراح الا في دورة استثنائية تعقد خاصة بذلك وفقاً لاحكام المادة الثامنة من هذه الاتفاقية ، ولا يكون الحل نافذاً الا بعد موافقة ثلاثة ارباع اعضاء الاتحاد العاملين على الاقل .
- ٢ - في حالة حل الاتحاد يؤول صافي ممتلكاته وامواله الى جامعة الدول العربية .

مجلس النواب

المادة الثامنة عشرة

تمثيل جامعة الدول العربية

لجامعة الدول العربية حق حضور اجتماعات الجمعية العامة والاجان الدائمة والمؤقتة وتقديم المقترحات والاشتراك في المناقشات .

المادة التاسعة عشرة

المزايا والحصانات

يتمتع الاتحاد بالمزايا والحصانات التي ترى الجمعية انها لازمة لقيام الاتحاد بمهامه في بلاد الدول الاعضاء ويتم ذلك وفقاً لما ييري عليه الاتفاق مع حكومات الدول الاعضاء :

المادة العشرون

التصديق

يصادق على هذه الاتفاقية من الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية طبقاً لنظمها الدستورية وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعيد عضراً بايداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الى الدول المتعاقدة الاخرى :

المادة الحادية والعشرون

يعلن بهذه الاتفاقية بعد شهر من ايداع وثائق تصديق اربع من الدول الموقعه عليها، وتسرى احكامها على الاعضاء الآخرين بمجرد ايداع وثيقة تصديق العضو أو انضمامه .

المادة الثانية والعشرون

يدعو الأمين العام لجامعة الدول العربية الجمعية العامة للاجتماع للمرة الاولى بعد شهر من ايداع وثائق تصديق اربعة اعضاء :
والباقي لا يقدم وقع المندوبون المفوضون عن حكومات الدول العربية اعضاء الاتحاد ، وعن حكومات الدول العربية الاعضاء في الجامعة العربية الذين دعاهم مجلس الاتحاد وحضروا جلساته بين اوه أغسطس (آب) ١٩٦٤ ، واشتركوا في تعديل الاتفاقية :

تم هذا التعديل لاتفاقية اذاعات الدول العربية بالقاهرة بتاريخ ٢٨ ربيع أول ١٣٨٤ هـ الموافق ٥ أغسطس (آب) ١٩٦٤ ، من نسخة واحدة تحفظ بالامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة منها طبق الاصل لكل دولة من الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية .

المملكة الاردنية الهاشمية
الجمهورية التونسية
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية
جمهورية السودان
الجمهورية العراقية
المملكة العربية السعودية
الجمهورية العربية السورية
الجمهورية العربية المتحدة
الجمهورية العربية اليمنية
دولة الكويت
الجمهورية اللبنانية
المملكة الليبية
المملكة المغربية

هكذا
مجلس
النواب

(ب)

الرئيس :

ينال القانون المؤقت رقم ٣٠ لسنة ٦٥ قانون تنفيذ الاتفاق المعدل لاتفاقية إعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي مادة مادة للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة كما ورد من الحكومة ووافق على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر)

الاسباب المرجحة

توخيا لتسريع العمل في مشروع إعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي على نحو سليم يحقق الهدف الجليل المقصود منه وتلافيا لما اظهره التطبيق من ثغرات فقد وجد من الضروري وضع هذا القانون لتتصدىق الاتفاق الذي توصل اليه وزراء المواصلات في كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية لتحقيق الغاية المنشودة .

فانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٥
قانون تنفيذ الاتفاق المعدل لاتفاقية

إعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي

١٩٦٥

(١) يسمي هذا القانون المؤقت (قانون تنفيذ الاتفاق المعدل لاتفاقية إعادة تسيير الخط

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاق (١٤) شوال عام ١٣٨٤ الموافق ١٥ شباط ١٩٦٥

عمان

٥٥٥٥٥٥

ان وزراء مواصلات الدول العربية الثلاثة . -

معالي الشيخ محمد عمر توفيق وزير المملكة العربية السعودية
معالي السيد سميح الفاخوري وزير الجمهورية العربية السورية
معالي السيد علي الدجاني وزير المملكة الاردنية الهاشمية

المجتمعون في عمان بناء على اقتراح وزير مواصلات المملكة العربية السعودية ودعوة وزير مواصلات المملكة الاردنية الهاشمية .

وبعد الاطلاع على البروتوكولات المتعلقة بمشروع إعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي ، وعلى النظام الاساسي للجنة التنفيذية التي تألفت بمقتضاها وعلى النظام المعدل المقترح منها للنظام الاساسي .

وبعد الاطلاع على مراحل العمل وتطوراتها بما فيها ظروف التأخير والاشكالات الحاصلة نتيجة استعمال الصلاحيات المخولة بموجب البروتوكولات بما أمكن من الاجتهاد .

وبعد مناقشة الموضوع من جميع اطرافه على ضوء مراحل العمل الحاضرة والمستقبلية وتوخيا لدفع عجلة العمل في المراحل المذكورة على نحو سليم يحقق الهدف المقصود وهو انجاز المشروع المتفق عليه بين الاطراف الثلاثة وانجاز ادارته وتسييره انجازا سريعا صالحا ليؤدي مهمته كما هو مطلوب ومن جميع الوجوه - اتفقوا على ما يأتي . -

١ - ان تتألف الهيئة العليا لشؤون الخط الحديدي الحجازي من وزراء المواصلات لدى الحكومات الثلاثة - المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية ، تنوب هذه الهيئة مهمات المشروع وادارته ومتعلقاته على مستوى المرجع المسؤول ، كل منهم امام حكومته على سلامة الاجراءات

٢ - تجتمع الهيئة العليا دوريا لا يقل عن مرتين في العام لمتابعة العمل ودراسة ما يتطلب الدراسة والبت فيه ، على ان تجتمع الهيئة كلما اقتضت الضرورة ذلك وتصدر عنها القرارات بتوقيع اعضائها الثلاثة .

٣ - تشكل هيئة من ستة اعضاء ، عضوان متفرعان عن كل وزير باسم (هيئة الاشراف على شؤون الخط الحديدي الحجازي) يرأب الوزراء بواسطتها سير العمل وتمشيته طبقا للمصلحة والصلاحيات المخولة كما سيأتي ويكون من حقها التوجيه ولقت النظر ، وحل الاشكالات بالاتفاق مع المدير العام وجهات الاختصاص عند اللزوم على ضوء الصلاحيات المذكورة والعقود المبرمة ومتطلبات المصلحة العامة وان يرفعوا ما عدا ذلك الى الهيئة العليا .

الحديدي الحجازي لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(٢) يعتبر الاتفاق المعقود بين الدول الاعضاء في مشروع إعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي - المملكة العربية السعودية والمملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية - الذي تم التوصل اليه في المؤتمر السلي عقدته وزراء المواصلات للدول المذكورة في عمان بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٥ المنشور في العدد ١٨٤٤ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٥ والمعدل للاتفاقية المعقودة في الرياض بتاريخ ٢٠/١/١٩٥٥ ، صحيحاً وناظلاً بالنسبة لجميع لاغراض المتوخاه منه .

(٣) جميع الاجراءات التي تمت بمقتضى الاتفاق المعدل ما بين عقده بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٥ ، وتاريخ العمل بهذا القانون تعتبر صحيحة وناظلة وكأنها تمت بمقتضاه .

(٤) رئيس الوزراء ووزراء المالية والاشغال العامة والمواصلات / ميناء طبران سكك مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هذه هي الاصل

- ٤ - تناط ادارة المشروع ومسؤوليات تنفيذه بمدير عام تختاره الهيئة العليا ويكون لها امر تعيينه واجازته وعزله ومحاسبته عند الزوم ويعطى للصلاحيات الكافية لتحقيق مسؤولياته المذكورة امامها كما ينبغي .
- ٥ - تشكل ادارة المشروع تحت مسؤولية المدير العام من الاجهزة التالية : -
- أ - جهاز فني يختاره ويحدده المدير العام بالاتفاق مع هيئة الاشراف في حدود الضرورة الكافية لمواجهة مسؤولية مراقبة التنفيذ من النواحي الفنية طبق العقود والشروط والقواعد الصحيحة ووفق الواجبات والصلاحيات .
- ب - جهاز مالي يختاره ويحدده المدير العام بالاتفاق مع هيئة الاشراف في حدود الضرورة الكافية لمواجهة مسؤولية الاتفاق على المشروع وعمل اجهزته وفق الصلاحيات ولوائح العمل
- ج - جهاز مكتبي برئاسة مستشار قانوني يختاره ويحدده المدير العام بالاتفاق مع هيئة الاشراف في حدود الضرورة للاعمال المكتبية والادارية اللازمة وللمهام القانونية واعطاء المشورة فيها .
- ٦ - يجري تعيين واجازة وفصل ومحاكمة الموظفين من قبل المدير العام بالاتفاق مع هيئة الاشراف وفق اللوائح والصلاحيات ويستثنى من ذلك كل من يزيد راتبه عن اثنى ليرة سورية او ما يعادله بحيث تؤخذ موافقة الهيئة العليا على الاجراءات المتعلقة به من تعيين وفصل ... الخ .
- ٧ - تختار اللجنة العليا فاحص حسابات قانوني لتدقيق الحسابات والتفقات والميزانية والتأكد من صحتها ومطابقتها للأنظمة واللوائح المقررة والاصول الحسابية الصحيحة .
- ٨ - يرفع المدير العام بالاتفاق مع هيئة الاشراف مشروع الموازنة الى الهيئة العليا للتصديق عليها .
- ٩ - تؤلف قبل نهاية الشهر الجاري لجنة قانونية من مستشار قانوني عن كل طرف من الاطراف الثلاثة لاعتماد مشروع مفصل بأنظمة العمل ولوائح وصلاحياته ومسؤولياته وتركيزها على ضوء ما ذكر . بعد مراجعة البروتوكولات والاتفاقات السابقة ولما ان تستعين بمن راعهم من المستشارين الاداريين او الماليين او الفنيين ليكون المشروع المذكور مستوعباً لكل ما ينبغي وليحل محل البروتوكولات والاتفاقات المذكورة على ان تقدم تقريرها الى الهيئة العليا في حدود شهر يبدأ من تاريخ اول اجتماع لها في مقر الهيئة بدمشق .
- ١٠ - تعقد الهيئة العليا اول اجتماع لها بعد الاجتماع الحالي في اليوم العاشر من شهر صفر عام ١٣٨٤ الموافق ٩ حزيران عام ١٩٦٥ لدراسة مشاريع القوانين التي اتمثلت في تلك الاثناء وملاحقة تطورات العمل بالترتيب الجديد .
- ١١ - يرفع وزراء المواصلات هذا الاتفاق الى حكوماتهم للتصديق عليه واعطائه الصفة القانونية اللازمة .

وزير المواصلات	وزير المواصلات	وزير المواصلات
المملكة الأردنية الهاشمية	الجمهورية العربية السورية	المملكة العربية السعودية
الأستاذ علي الدجاني	المهندس سمير القاخوري	الشيخ محمد عمر توفيق

٦ - مناقشة موضوع نظام التقسيمات الادارية لسنة ١٩٦٥

الرئيس :

نأتي الآن الى موضوع مناقشة نظام التقسيمات الادارية وقبل ان نبدأ بالمناقشة سيدلي معالي وزير الداخلية ببعض الايضاحات . تفضل .

(أ)

وزير الداخلية :

معالي الرئيس ، حضرات النواب .

موضوع التقسيمات الادارية كان بالنسبة للبلد خلال الاسابيع الماضية شغلهم الشاغل . الذي طرأ ان الحكومة منذ ان جاءت الى الحكم وهي تفكر جدياً في تخفيض الحكم المركزي التي تعاني منه اجهزة الحكومة في الاردن ، وبالتالي اخلت عدة نظم معمول بها في الدول العربية في الحكم اللامركزي واستندت الى ما هو جار في سورية وما هو جار في لبنان وما هو جار في الجمهورية العربية وما سيجرى في العراق وهم يحضرون له الآن ، بانشاء المحافظات ، المحافظات هي الخطوة الاولى للحكم اللامركزي ، بتعيين المحافظ من موية عالية وكفاءة ادارية ونظافة ويوكل الى المحافظ وجهازه التنفيذي بأن يكون مشرفاً ومراقباً لجميع اجهزة الدولة في المحافظة وسيكون للمحافظ الكلمة الاولى في مشاريع المحافظة وموازنة المحافظة ، الذي تمناه الحكومة واغلبكم كان وزيراً او مسؤولاً الشغل الشاغل للوزير او المسؤول في عمان هو مقابلة المواطنين القادمين من مختلف القرى بشأن غنار أو عين غار أو بشأن اضافة خنف المدرسة أو بشأن أي طريق أو تعيين وما الى ذلك ، هذا الجهد الذي يبذل من المواطنين ليأتوا إلى عمان ويبقى الشخص اباماً

واسابع الى ان يستطيع الوزير ان يراه كل هذا نحن نحاول أن نزيله ليكون شخص في المحافظة موكل له كل الصلاحيات اللازمة وهو أدري في المنطقة وأدري في المحافظة من الوزير المختص مهما كانت كفاءته وعلمه ودرايته : هذا الهدف الذي سرنا نحوه وكما أشرت لم نحدث جديداً وإنما اقتبسنا ما هو معمول به في الدول الأخرى ونقحنا بهذه الأنظمة بما يتفق مع قوانيننا وأنظمتنا ووضعنا نظام التقسيمات الادارية الذي يجيزه الدستور بموجب المادة - ١٢٠ -

الطبيعي ان كل متصرفية موجودة رفعت الى محافظة وهذا ما حدث فيها عندما متصرفية الزرقاء ومتصرفية جنين .

متصرفية الزرقاء احدثت قبل سنة او سنتين لم تكتمل الاجهزة اللازمة لها في المتصرفية ، لا تزال في طريق النمو لخلق هذه الاجهزة لتكون مؤهلة بجهاز تنفيذي واجهزة مختلفة للدولة التي تستطيع ان تساعد المحافظ على السير في عمله وبالإضافة الى هذا قربها وتشابك مصالحها بشكل كبير مع عمان اوجب النظر بطلب الزرقاء وجنين الى ان تكتمل الأسباب التي تجعل من المناسب وضع المحافظة فيها .

بطبيعة الحال لما صارت المحافظات رفعت بعض القامقيات والقيمت عندنا القامقيات واسميناها (مدير قضاء) وحدثت بعض مديريات النواحي كما نعتقد فيه ان المصلحة العامة تقتضي ذلك .

هذا كل ما نهدف اليه الحكومة والمجلس الكريم على علم بهذه التبة وهذا الهدف . ندان وضعت الموازنة لموضعت محضرات عشرة آلاف دينار في موازنة وزارة الداخلية لتغطي التشكيلات اللازمة لانشاء المحافظات والمحافظين .

مجلس النواب

هذا بالضبط ما حدث ، الحكومة تعتقد انها ترى الصالح العام وما عملت هذا الا الصالح العام وترجو ان تسمع من المجلس الكريم اية ملاحظات على هذه التقسيات وتوصي بها الحكومة وستعمل الحكومة على اخلاشي الذي ترى فيه المصلحة العامة. هذا نظام قابل للتعديل وقابل للتغيير .

الرئيس :

من يود الكلام في الموضوع ارجو ان يسجل اسمه. (وهنا سجل معالي الرئيس اسماء حضرات النواب الذين يودون الاشتراك في المناقشة) .

(ب)

الرئيس :

الكلمة الآن للسيد وحيد العوران .

السيد العوران نائب الطفيلة

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام ان كان الغرض من وجود نظام التقسيات الادارية موضوع البحث في هذه الجلسة هو الخدمة المركزية وتحقيق مبدأ اللامركزية لتسهيل أمر المواطن أفرح مراعاة الأمور التالية :-

- ١ - النظرة الصحيحة الى أهمية موقع اللواء والقضاء .
- ٢ - المسافة التي تفصل اللواء والقضاء عن المركز .
- ٣ - المسافة التي تفصل القضاء عن اللواء .
- ٤ - الظروف المحيطة باللواء او القضاء من حيث موقعه الجغرافي ومن حيث وضعه الإداري والعسكري .

هذه الأمور ايها السادة جميعها واجبة المراعاة لاني قرأت عن بعض ما جاء في هذا النظام من أن

هناك الوية اعتبرت محافظات وأقضية اعتبرت مقصريات في حين ان قريبا من بعضها البعض يعني ان اقول بكل صراحة بان جبل النصر في عمان أصبح لواء بالنسبة الى مركز المحافظة او ماركا او جبل الهاشي الشالي لان المسافة بين هذه الاحياء في عمان هي نفس المسافة بين بعض الالوية والأقضية التي شملها ترفيع التسمية والتي حظيت بالمعطف الاعتباري او ما شئت ان تسمي .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين سبق في الماضي القريب أن كانت تعتبر بعض الأقضية اماكن إبعاد يبعد اليها المنحرفون على القوانين والانظمة العاجون بالأمن وسلامة المواطنين (كقضاء الطفيلة) ، هذا القضاء الذي أصبح أداة لتأديب لكل موظف لا يستقيم عوده في واحة وزارته ، أداة تهديد لكل موظف ارتكب أساءة معنوية مع مرؤوسه وكثير من الموظفين الذين اضطروا للاستقالة او الاستكفاف عن العمل بسبب تعيين قضاء الطفيلة مكانا لا يعاملهم الرسمية .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين هل يصح ايها السادة الكرام وأتم من خيرة المشائر في هذا البلد ان تكون الصفة الرسمية لقضاء يعتبر الاول في المملكة منذ العهد التركي الغابر وهل يصح ان تشجع الحكومات على صبغته وتلوينه بهذه الاعتبارات التي لا يستشفيها العقل ولا يستمرها اللوق .

قد يجوز ان تكون للحكومات أعلام وأعلام منها بعدمه عن الحضارة التي يتمتع بها المواطن في أنحاء المملكة . وقد يجوز لما ايضا ان تنتظر الى أهمية الجرم الذي اقترفه صاحبه المهم ، وأن ترج به هذا

القضاء للوحدة التي ينعم فيها . وقد يجوز لها كذلك ان تجازي الموظف المذنب بقله اليه لشظافة العيش وقساوة الحياة فيه .

أنا معها في هذه كلها ، ولكن ان مقاييس الماييب في هذه جميعها ان تحقت كما تزعم تلسم الحكومات ، مرده هي - هي التي ابقث على قضاء الطفيلة وضعه الحاضر المنكود . في عصر الدولة أبيها السادة . في عصر اخذ الانسان يعيش فيه ايامه ولياليه في القضاء ما اعجب ما تقرأ ونرى ونسمع :-

اذا ولعدم الاطالة في الموضوع أرجو خلاصا من الحكومة الرشيدة ان تفكر جدليا في هذا القضاء المبعد بالافراج عنه ، وأن تسمد اليه اعتباره وأن ترفع من شأنه وان تجعل منه لواء صالحا للسكنى أو على الأقل لواء مألوف حتى تجرد الزيارة للأسباب التالية :-

أ - بعده عن الالوية المحيطة به ، وهي المسافة التي لا توجد من حيث الطول بين اي قضاء عن اي لواء .

ب - لمؤهلاته من حيث سعة مساحته وطول حدوده وما استكمل من انجازات - حكومية خصوصا في وزارة التربية والتعليم ، من حيث تعميم المدارس في مدينه وقراء ووزارتي الصحة والمواصلات حيث العيادات الصحية والشعب البريدية .

ج - ما يتطلبه وضعه من التوسع به الى المستوى الثلاث من حيث الانشاء والبناء وجميع سبل التقدم والازدهار .

واخير التزول تلك الرواسب البغيضة التي خلفتها الاعتيادات الحمومة والتي شوهت سمعته دون باقي اجزاء المملكة .

ونحنأأ أرجو خلاصا للمرة الثانية ان تحقن الحكومة العادلة هذه المطالب الحق لكونها هي وحدها المسؤولة الآن بحكم صياغة هذا النظام، وموضوع النقاش ولكي تعم نعمة جلالة الملك الحسين المعظم كسافة نواحي ويواحي مملكته السعيدة ، والله الموفق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(ج)

الرئيس :

الكلمة الآن للسيد حداد نائب اربد .

السيد حداد نائب اربد :

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

ان التقدم الذي احرزه الاردن في العشرينات الماضية في شتى المجالات ومختلف الميادين الزراعية والصناعية والتجارية والثقافية ، لم تقدم حثيث الحظي ايجائي البناء ، يطمئن اليه كل مواطن ينظر بمنظار ابيض الى مستقبل هذا البلد الذي هو على الدوام يرعاه حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم وحكوماته المتعاقبة التي تسير على هدى من هداة بتنفيذ الخطة التي يحويها كتاب التكليف السامي والمتضمن اعمار هذا البلد في الكثير من المرافق الحيوية والكثير من المجالات .

ونحن ان عنيما القول بالنسبة الى هذه الحكومة التي تسلمت امالة الحكم كما تسلمت معه ثقة هذا المجلس الكريم ، راحت تخطط وتعمل وتنقل ... وترجم الرقم الى عمل ... ولا ننكر انها بازالت مندملة الى الامام ضمن فجوة زمنية توهمنا لأن بحكم لما ان عليها ، مع العلم ان هذه الفجوة مع الاسابيع الستة القادمة يصبح عمرها ستة كاملة .

مجلس النواب

وكانت هذه الحكومة خلال تلك المدة تطالعت بمشاريع كبيرة وكثيرة انصب معظمها على اعمار الداخل ، تناول كافة اجزاء المملكة يعرفها نواب الالوية والاقضية .

اما الصورة الكلية لتلك المعرفة فهي وشأنها وانطباعات الحسين في جولاته في أنحاء المملكة التي ما زالت موصولة حتى الآن .

ان هذه العجالة التي سقتها على مسامح هذا المجلس الكريم تساعدني كمنصف ان ابين رأيي في الشوط الذي تقطعته ... وفي الشوط الذي سيقطعه ... وبداية هذا الشوط من هذه المرحلة تتعلق في الموضوع الذي هو مدار البحث ، الا وهو التقسيمات الادارية ، وعلى رأس هذه التقسيمات المحافظات والمحافظين ، والذي لا يعني امر الشق الثاني .

هاتان الكلمتان اخذتا دوراً بين المجتمعات في هذا البلد ، وقد يكون كل هذا الحديث وتلك الضجة على هذا الموضوع بالذات من قبيل تمحيص الأمور والدراسة الكافية لهذه الخطوة ، وما يترتب عليها من التزامات مالية وصلاحيات ادارية قد تكون الآن او في المستقبل القريب في حاجة لتطبيقها ، وهي ولا شك تؤدي بالتالي ادارياً الى اللامركزية التي تطبق في كثير من الدول ، والتي من حسناتها تأمين حسن سير العمل الاداري ، وكذلك انسجامها التام مع الديمقراطية ، ولا يخفى على انبأ هي التي حققت الوصول الى النظام التمثيلي في معظم الدول الراقية ، فكاد الحكم الاداري الذاتي اهل تلك الدول يصبح مدرجة لطريقة تسيير الأمور العامة .

اما بالنسبة لنا في اردننا الاشهر والذي نعتز بشرف الانتماء اليه والى امتنا العربية ، فان هذا النظام ،

نظام اللامركزية معمول فيه في معظم هذه الدول ، وقد بدأ عندهم تدريجياً كما بدأناه عندنا بمحافظتي عمان والقلم .

ومع ذلك ورغم اقتناعي بجدوى هذا النظام فانني أؤيده من الزوايا التالية . -

١ . نحن نؤيد اللامركزية لخطة الشعب .
٢ . ولكننا يجب ان نكون حذرين في ما يزيد من اعباء الموازنة العامة للدولة .

٣ . لهذا فان اعطاء الصلاحيات للحكام الاداريين ودون زيادة المحافظات الا في الالوية التي يتفق واقعها الاقتصادي والسكاني والجغرافي مع ما يشهده ويتوخاه نظام المحافظات في الدول الشقيقة .

ولذلك بالنسبة الى واقع الحال يقتصر تطبيق نظام المحافظات على كل من عمان والقلمس واربد وناבלس والباقي يتبع بالتدرج .

والله من وراء القصد .

(د)

الرئيس :

الكلمة الان للسيد محمد بشير الغزوي

السيد الغزوي نائب اربد :

معالي الرئيس :

حضرات النواب الكرام

لا اعتراض لي على نظام التقسيمات الادارية وازجوا المملكة بالحكومة دوام التقدم في ظل قائدنا جليلة الملك المعظم كما ولي ابداء بعض الملاحظات .

(أ)

الرئيس :

الكلمة الان للاستاذ علي الملكاوي

الاستاذ الملكاوي نائب اربد :

بسم الله الرحمن الرحيم

من المعلوم ان وفدا من المرق قد ضم زهاء عشرين وجيها وشيخا من عشائر المرق وقضاها جاءوا الى هذا المجلس يطالبون بعدم ربط قضاء المرق بلواء جرش لارتباطهم الوثيق باربد ، وعلى هذا الاساس كان هذا الاقتراح ، وعليه وبناء على هذه التبة ، فاحضر المناقشة حول هذه التبة التي بني عليها ومن اجلها تقدمنا موقعين على هذا الاقتراح . واني اطالب بذلك الحكومة بفك ارتباط قضاء المرق من جرش واعادته لما كان عليه تسهيلا وتنفيفا لاهالي قضاء المرق . سيما وقد افوا هذا الاتجاه من امد . واما بقاؤهم حسب التقسيمات الادارية الجديدة فسيلاقون الصعوبات وشدة الامرين (فالذي تحت العصا مش مثل الذي يعده) كما يقول المثل ، فقضاء المرق واسع ويتصل بالحدود السورية والعراقية ، فمن العسير ارتباطه بجرش فاطالب الحكومة السديدة اعادة النظر في امر هذا القضاء ، والاستجابة الى الواقع والمنطق الى رغبة اهالي المرق ، طالما وان التقسيمات الادارية ما وجدت الا من اجل تسهيل وراحة السكان من الكر والفر هنا وهناك ، كما اطالب ايضا برفع قضائي قلقيلية وطولكرم بلواء طولكرم ورفع قضاء الغور الشامي الى لواء ...

وشكراً

اطلب رفع الاغوار الشامية الى لواء وهو ما طالب به احد رؤساء سلطة قناة الغور قديماً حيث يربو عدد سكانه عن المائة الف نسمة يقطنون اكثر من ثلاثين مدينة وقرية وتكاد تكون متلاصقة لتكون اشبه بقرية واحدة الهم الا من بعض القسجات ، هذا بالإضافة عن ما خصها الله بقناة الغور الشرقية ووضعها الخاص الذي يتطلب جهاز وما ينتج عنها من همران زراعي وازدهار صناعي وان يختار له مركزاً يتوسط اراضيها الممتدة شمالاً وجنوباً بمسافة سبعون كيلو متراً وهذا لا يمنع من بقاء قضاء الاغوار الحالي ، كما واطلب الحاق طبقة فحل الاغوار حيث يقطنون غالبية سكانها في اراضي هي ملحقة لبلدية المشارع وهي تسهيل لمواصلاتهم واعمالهم التجارية وذلك بناء على رغبة سكانها وكذلك اسم الحمة - والتي اراضيها دخلت ضمن مشروع قناة الغور الشرقية والمودنة قديماً في سجلات الأراضي باسم غور الاربعين مع بقاء حمة الينابيع المعدنية البعيدة عن الغور الى قضاء الكورة وهو كما اظن انها هي التي قصدت حين التعديل . وكذلك ابر زياد والعزبة : حيث هي اسماء لاحواض اراضي اقيمت ضمنها حدود جانبية لتمويل قناة الغور الشرقية بالمياه ، وزميلي المحترم حمزة الشريدة قانع بهذا .

وان اهليها ومن باعهم اراضي يسكنون في الغور وغالبية المشترين هم من اهالي الاغوار ولا يوجد فاصل بينها وبين اراضي الاغوار وهم يرغبون في انصافهم الى الاغوار بل يصرون .

وكذلك فصل خربة الزهانة وليست عن الاغوار وهما البجيداتا عنه والحاقيها الى سجلون كما كانتا قديماً والسلام عليكم

هكذا منه الاصل

(و)

الرئيس :

الكلمة الآن للسيد فيصل الدغمي

السيد الدغمي نائب جرش :

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين

لقد قامت الحكومة في الآونة الأخيرة بإجراء التشكيلات الإدارية في المملكة وذلك برفع بعض الأولوية إلى محافظات ورفع بعض الاقضية إلى الولاية كما أحدثت عددا من المراكز الإدارية الجديدة ، وأنه لما يلفت النظر ويستدعي الانتباه ذلك الاستياء العام الذي ظهر على القسم الأكبر من سكان الأولوية والاقضية الذين اغفلت مراكزهم الإدارية في قائمة التشكيلات الإدارية موضوع البحث وقد عبروا عن استيائهم ومعارضتهم لقرار الحكومة بهذا الشأن بمئات البرقيات التي طيرت للديوان الملكي العامر وللدولة رئيس الوزراء ومعالي رئيس مجلس النواب ومعالي وزير الداخلية يطلبون فيها انصافهم واعطاء مراكزهم حقها في هذه التشكيلات كما توافد على ديوان رئاسة الوزراء وهذا المجلس ووزارة الداخلية الاعداد الكبيرة من الشيوخ والخاتير والمثبات الشعبية التي تمثل مختلف فئات الشعب شارحين وجهة نظرهم مطالبين الحكومة وهذا المجلس العمل على ايقاف الاجفاف الذي لحق بهم من جراء فك ارتباطهم بجهة وريطهم بجهة اخرى او رفع مراكز الى درجة اعلى من مراكزهم وهم يمتازون عن تلك المراكز التي رفعت بعدة نواحي .

واذا افقنا مع الحكومة بان رفع التصريبات الى محافظات يفرد على تلك المراكز بالفائدة والمنفعة على المواطنين فلماذا لم ترفع متصرفية الزرقاء مثلا الى

محافظه مع انها اكبر من غيرها بكثير من المحافظات المحدثه مجددا وذلك من جهة المساحة وعدد السكان ولما فيها من معامل ومصانع والكل منا يعرف النهضة العمرانية التي تسير بمدينة الزرقاء ولواها .

واذا اخذنا بنفس القياس بان رفع الاقضية الى الولاية نجد ان الحكومة قد قررت رفع البعض منها الى الولاية واغفلت عددا كبيرا من هذه الاقضية هي في الواقع اكبر من كثير من متصرفيات احدثت حتى واكبر من محافظات جددت ومن هذه الاقضية المرق والرمثا وعجلون ومادبا فان كل قضاء من هذه التي ذكرت هو اكبر من عدة محافظات احدثت سواء من ناحية المساحة او عدد السكان او الناحية العمرانية والاقتصادية فان قضاء المرق مثلا هو اكبر قضاء في هذه المملكة من جهة المساحة وان سكانه يزيدون عن الـ ٨٥ ألف نسمة يعيشون في ٦٥ قرية تقريبا ومعظم هؤلاء السكان ساثرون في العمل والبناء للنهوض ببلدنا نحو التقدم والازدهار ينشدون من وراء ذلك رفع مستواهم والوصول الى حياة افضل .

وان من يطلع على التشكيلات الادارية الاخيرة يصل الى نتيجة واضحة وهي ان الذين وضعوها او قرروها ليس لهم اية معرفة في مدن وقرى المملكة بل اؤكد ان معظمهم لم يشاهد الكثير من تلك البلدان التي تأثرت بهذه التشكيلات الادارية كما وان الحكومة عندما وضعت هذه التشكيلات لم تستأين برأي احد من الناس سواء من الجهات الرسمية او الجهات الشعبية فجاءت هذه التشكيلات بعيدة كل البعد عن الواقع وعن الفوائد المرجوة منها وعلى هذا فاني اطالب بما يلي :

اولا - اطلب الغاء التشكيلات الادارية باكملها اذا انها استغزت معظم السكان تولدت

الكراهية والبغضاء فيها بينهم والتي ارى بانه ليس هنالك اية فائدة للمواطنين من وراء هذه التشكيلات :

ثانيا - اذا لم يكن هنالك بد من ايجاد هذه التشكيلات فاني اطالب برفع متصرفية الزرقاء الى محافظة واطالب برفع اقضية المرق ومادبا وعجلون والرمثا الى الولاية هذا ان كان هنالك فوائد تعود على المواطنين من احداث التشكيلات الادارية :

ولكي تعم الفوائد على العموم وليأخذ الناس نصيبهم من هذه الفوائد العامة وانا ارى ان فوائد الناس هي فتح الطرق وايجاد شعب الريدو المستشفيات والعيادات الصحية لامن التشكيلات الادارية التي استغزت الناس ، وغنما ارى من المناسبات ان يعملوا اريد ونابلس فقط محافظات والغاء كل ما جاء بالتشكيلات .

السيد ابو الغيم نائب مادبا :

معالي الرئيس

انا ارجو من النواب المحترمين ان كان تقدمهم على هذا المستوى ان يختصروه ... وكل واحد يريد بلده محافظة ... والاصح هو التقيد بالمنافع او النقد بالمضار .

- ز -

السيد الحاج حسن نائب عمان :

معالي الرئيس ، حضرات الاجخوان

ان المواطن في اي بلد كان هو عماد الامة ، وان الحكم الصالح في اي بلد كان يقوم على مقدار ما يقدمه ذلك الحكم للبلد من خدمة وانتاج في الاردن ونحمد الله على ذلك ، نعيش في بلد يحكمه الحسين ، وذلك الحكم وهذا الحكم يقوم على اسس ديمقراطية سليمة ، وان الموضوع الذي هو موضوع نقاشنا اليوم يتعلق

في تطوير حكمتنا المحلي الى مستوى افضل وإلى خدمة احسن ، اننا كسلطة تشريعية والحكومة كسلطة تنفيذية بقيادة الخادم الاول الحسين واجبتا ان نهيء لمواطننا سواء في الشمال او في الجنوب او في الشرق او في الغرب من الاردن كل جو سليم يخدم قضاياه ويؤمن مصالحه لتسهيل عمله ويساعده على تقدير الانتاج بشكل احسن وافضل . واني وانا اؤمن معكم جميعا ومع الحكومة على ان اللامركزية هو الحكم الافضل وان القضاء على المركزية ضمن الحدود المعقولة يجب ان توضع له الاجراءات بشكل ان يحده منه بقدر المستطاع .

ان النظام الذي ناقشه اليوم فيه حد لامركزية ودعم للامركزية التي كلنا نؤمن بمبدأ اللامركزية ، الا انني وانا اتناقش هذا الموضوع واعتبر نفسي قائما عن كل قرية وقائما عن كل مواطن ، ارى بان الموضوع المهم هو ليس رفع المتصرفية الى محافظة ورفع القاعدية الى متصرفية ، انما الاهم من ذلك هي الصلاحيات والمسؤولية التي تمنح للحاكم الاداري فارجو ان تكون الحكومة قد وضعت نصب عينها منح الحاكم الاداري الصلاحية التي تحقق الهدف ، وليس فقط رفع المتصرفية الى محافظة وليس القصد هو الالقاء وانما العمل وتحقيق الهدف ، كما انني ارجو ان ابدي للاخوان وكلنا يعيش في منطقة امسا قاعدية او مديرية او محافظة ان هناك تشعبا كبيرا حتى ما بين الدوائر الحكومية التي تتمركز في المتصرفيات والمحافظات واعطي مثلا على ذلك .

لنأخذ اريد او نابلس مثلا : نجد هناك دائرة الزراعة ودائرة البيطرة ودائرة الحراج ودائرة الشؤون الاجتماعية ودائرة الانشاء والتعمير وكل يعمل بعيد عن الآخر بعيدا عن الارض ولا يبلغ عندما يقول

حكما عليه لاحد

ذلك ، اذ نجد ان وزارة الانشاء والتعمير هي اقرب في عملها هنا في عمان من دائرة الانشاء والتعمير للشؤون الاجتماعية في المركز فان هذا الموضوع يعني منه ان الواجب يدعونا الى توحيد الجهد بالنسبة لمختلف الاجهزة في الدولة في المحافظات لتحقيق الهدف وهو ان تكون اللامركزية على المستوى المطلوب وعلى مستوى المسؤولية الصحيحة ، كما انني ارى ان في توحيد اجهزة الحكومة في مختلف التصرفات والمخلفات فيه وفر مالي بالاضافة الى اننا بالامكان ان نؤمن خدمة ميسورة بأقل وقت ممكن لمواطنينا ، وعلى ذلك فاني انهي كلمتي على اساس ان اطالب الحكومة بأن تأخذ بالنسبة للنقاط التي اشرت بها وشكراً .

(ح)

الرئيس :

الكلمة الآن للسيد كامل عريقات

السيد عريقات نائب القدس :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

انني اؤيد ما جاء بكلمة معالي وزير الداخلية بشأن اللامركزية بكل مافي الكلمة من معنى بشرط ان توفي بالفرض المقصود منها وتنفيذها بحل اثيرها اذ ان المواطنين كالموا لا يزالوا يقاسون الامر من الذهاب من والى عمان لقضاء مصالحهم وانتظارهم الطويل على ابواب الوزارات والتي تدوم اياماً بل وشهوراً .

ولكن لي هنالك رأى اشياء كثيرة تحتاج من الحكومة الموقرة الى اعادة النظر في هذا النظام وقد تكلم عن ذلك الزميل الوحيد بك وانني اؤيده بما قال .

ولكن هنالك لي ملاحظة اوجهها للحكومة الموقرة وهي ان الحكومة كانت قد قررت منذ ان يكون لواء رام الله ولواء رام الله والبيرة وعند صدور

النظام في الجريدة الرسمية لم يكن هنالك سوى اسم لواء رام الله فابن ذهبت مدينة البيرة هذه المدينة الزاهرة من كافة النواحي علمياً وادبياً وعمرانياً . ومن يريد ان يطمح حق هذه البلدة وقضاها اذ ان البيرة بلد كبير بعدد سكانه ومكانه رجاله ورجال قضائه .

لذلك ارجو الحكومة شاكر ان تعيد النظر في حق هذه المدينة اما باضافتها مع رام الله كما قرر سابقاً او انصافها باى شكل اخر . اقدم عرضة سلمت في من سعادة رئيس بلديتها لتسليمه لمعالي رئيس مجلس النواب ، راجياً من المجلس الكريم الوقوف بجانب الحق مع هذه المدينة . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(ط)

الرئيس :

الكلمة الآن للسيد كامل عي الدين .

السيد عي الدين نائب رام الله :

معالي الرئيس .

حضرات الزملاء الكرام .

مع مباركتي لهذا النظام ، نظام التشكيلات الادارية واعتقادي الجازم بأنه سيكون في صالح المواطنين تسهيلات خدمتهم وتوفيراً عليهم في الجهد والوقت ، فاني ارجو ان لا يكون هنالك اي ارتباط مالي للخزينة بمناسبة هذا الاجراء وانني اذ اشكر الاخ ابا غازي اذ تقدم وساعدني على الطلب الذي اود أن اكلم فيه ، حيث انني نائب رام الله والبيرة والقضاء وبما ان مدينتي رام الله والبيرة صادقتا في موقعهما الجغرافي مدينتان ملتصقتان . ولحسن الحظ فقد اخذ سكان رام الله والبيرة في التسابق من اجل الخير وبما انه لا يضرب على الحكومة ان يسمى اللواء باسم المدينتين

تشجيعاً من الحكومة ومن هذا المجلس للتسابق من اجل الخير فاني اهيب بالحكومة راجياً ان تبقى على هذا التسابق الخير بتسمية اللواء باسم (لواء رام الله والبيرة) راجياً التوفيق للحكومة في تنفيذ هذا النظام وشكراً .

(ي)

الاستاذ الجعفري نائب الخليل :

اني ارى الاخوان جميعهم لم يتعرضوا للمصلحة العامة وانما تعرضوا لاقضييتهم فنحن لافرق عندنا بين الشمال والجنوب ولا بين لواء واخر وان الحكومة لا تشكر على واجب يجب ان تقوم به ولذلك التقسيمات الادارية مبنية على اساس دراسة واما كل واحد منا يريد ان يكون كل قضاء له لواء... لذلك ارجو ان يسلك الجميع من الاخوان النواب ويوافقوا على نظام التشكيلات الادارية .

الرئيس :

ليس من اختصاصنا ان نوافق عليها .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

اذا سمحت

مع اصراري وتأبيدي لما قاله اني تعرضت للمصلحة العامة لانه كلامه

السيد الجعفري نائب الخليل :

هل انا قلت

السيد الحاج حسن نائب عمان :

البت زمني ويجب ان نحترم بعضنا البعض ولا يجوز لاي نائب ان يقول ان الآخر لا يقول وينظر للمصلحة العامة فارجو من النائب المحترم ان يفت معتزلاً ويسحب كلمته .

السيد الجعفري نائب الخليل :

انا لا اعتذر لاني انا

(ضججه)

انا قلت ان الحكومة تعرف وابيها ولا تشكر عليه

الرئيس :

النواب لهم الحق يقول ما يريدون ، الكلمة الآن للسيد حمزة الشريده .

(ك)

السيد الشريده نائب اربد :

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام

بالرغم من تأييدي لوجهة نظر وزير الداخلية بما تفضل به من الغاية التي وضع من اجلها نظام التقسيمات الادارية ، وهو الحد من اللامركزية .

الا أنني اعترض على هذا النظام حول الامور

التالية . -

١ - لفك ارتباط قرى الرحابه - زوييا وعنتبه عن مركز قضاء الكوره والحاقها بمديرية قناحية المزار الشماليه المسحدة .

٢ - لفك ارتباط قرية بيت يالما عن قضا الكوره والحاقها الى قناحية الطيبة المستحدثة ايضاً .

٣ - لفك ارتباط قرية الزمالية والحاقها بقضاء الشونه الشماليه .

بالحاق هذه القرى بنواحي غير قضاء الكوره لايؤثر على هذه القرى لحسب بل يؤثر على جميع قرى القضاء التي ما تزال هناك صلات

هكذا من اجل

وروابط وثيقة تربطها بقري القضاء الأخرى . باعتبار أن قرية أرحابا هي مزرعة لسكان قري كفر الماء وتبنه ودير أبي سعيد وكذلك بيت يافا فهي مزرعة لقرية عنبه ودير يوسف ، والزمايله كذلك مزرعة لاهالي قضاء دير السعيد وكفر الماء وتبنه .

لذا أرجو من دولة رئيس الوزراء وصفيه الكرام وهم أكثر تفهما لأغراض وأمراض تلك القرى بأبقاء القديم على قدمه في قضاء الكوره لئلا يشلوا حركة هذا القضاء ويهدموا مدينة دير أبي سعيد الناشئة مركز هذا القضاء .

واقبلوا تحياتي

(ل)

الرئيس :

الكلمة الآن للسيد حافظ الحمدالله .

السيد حمدالله نائب طولكرم :

كنتا نأمل من الحكومة وعلى رأسها دولة الرئيس ان تنظر بعين العطف على سكان الخطوط الامامية كما عودتنا ، وكنتا نأمل عند اجراءات التنظيمات الادارية ان تنظر الى قضاء طولكرم لترفع من شأنه وان سكانه يربون على التسعين الف نسمة اسوة بامثاله من الاقضية وان تعمله متصرفيه لهذا رجوا وآمل من الحكومة ومن دولة رئيسها النظر بعين العطف لهذا القضاء لانماشاه ورفع مستواه وقد وردتني برقية من المجلس البلدي وراجعتي قسم كبير من اهل القضاء يتمسكون بتحقيق هذا الطلب لهذا فكنتا نقسه ان يعاد النظر بهذا الموضوع لاحقاق الحق والعدل . واني اعتبر كلمتي هذه كافية لهذا الموضوع .

(م)

الرئيس :

الكلمة الآن للسيد عبد الرحمن خليفه

السيد خليفه نائب عمان :

اخواني النواب الكرام

لم اكن اود ان اتكلم في هذا الموضوع ولكن حينما رأيت اخواني النواب الكرام لمناقشوا الموضوع من حيث المبدأ وانما ناقشوه من حيث التفاصيل رأيت من واجبي أن أقول رأيي المتواضع في هذا الموضوع .

لا يخفى معالي وزير الداخلية ان فقهاء القانون الاداري كتبوا بحثاً طويلاً في المقارنة بين النظام المركزي والنظام اللامركزي ، ويعرف معاليه كما أعرف ان خلاصة تلك البحوث ان النظام المركزي ليس حسناً بنفسه والنظام اللامركزي ليس حسناً بذاته وانما الحسن يتعلق بالبلد التي يطبق بها وقد اجمع الفقهاء ان النظام المركزي لا يصلح قطعاً للبلاد المحدودة السكان المحدودة المساحة ، لأن الصلة بين المركز وبين المقاطعات ينبغي ان تكون صلة متينة ومستمرة واذا صرنا برغبة التسهيل على المواطن فان هذه الرغبة قد تمتد لان تكون في كل قرية اجهزة كاملة من اجهزة الدولة وهذا بالطبع ميسداً لا يمكن ان تتبعه دولة تريد التنظيم . لهذا ولما كانت السلطة الادارية هي في الاصل ، او السلطة التنفيذية ، هي المختصة باختيار النظام الذي تعتقد انه يصلح لبلدها فنحن كنواب ليس من صلاحيتنا القانونية ان نحكم سلفاً على صحة هذا النظام وهل سينتشر أو يقيده المواطنين لم سيفشل وانما هذه المناقشة فقط لنذكر ما في المستقبل

ويظهر لنا اي الرأيين اصوب وانا شخصياً أرجو أن تكون سياسة الحكومة في هذه القضية سياسة مثمرة ان شاء الله . واشكركم .

(ن)

الرئيس :

الكلمة الآن للسيد وصفي ميرزا .

السيد ميرزا نائب عمان :

يتكون الجهاز الاداري في كل لواء من حاكم اداري ومن قائم المنطقة ومن ممثلي الوزارات المختلفة والدوائر مع العدد المطلوب من الموظفين . والوزارات التي تمثل عادة في الالوية هي التربية والتعليم والصحة والاشغال العامة والمالية وخلافها من الوزارات ومن ممثلي هذه الوزارات وعلى رأسها الحاكم الاداري يتكون الجهاز الاداري ويشرف الحاكم الاداري على اعمال هؤلاء الموظفين بحسب التعليمات والانظمة الصادرة ، وعندما تفكر الحكومة باجراء التبدلات والتغييرات في منصب الحاكم الاداري فقط وترك الآخرين فان هذا الاجراء يضعف الصلة والاجراءات وتسلسل الصلاحيات القائمة بين الموظفين وبين الحاكم الاداري ، وكيف يتساوى الحاكم اداري برتبة محافظ مع راتب عال يملك مسكناً على حساب الحكومة ويميش عيشة كلها رفاهية مع قائم المنطقة براتب محدود وعيشة محدودة . وقائد المنطقة لا يقل اهمية عن المحافظ في مركزه ، يمكن ان تدار المحافظات والالوية بدون محافظ عدة ايام وعدة شهور ، ولكن لا يمكن ان تدار الالوية يوماً واحداً بدون قائد المنطقة ورجال الامن . ولهذا ستضطر الوزارات الأخرى لرفع مستوى درجات الموظفين التابعين لها الى حشد ما حق تتساوى درجاتهم مع درجات المحافظ ومكافة المحافظ في اللواء ليضمن العمل ، وبالنتيجة فان

الخزينة هي التي تتحمل اعباء الزيادات في هذه الدرجات دون اية زيادة للخدمة والمصلحة العامة . اذن ماذا يستطيع ان يفعل المحافظ الجديد في لوائه ؟ هل يستطيع ان يعين طريقاً في لوائه بدون ان تكون المخصصات مرسودة في وزارة الاشغال وبدون موافقة وزارة الاشغال ١١٢ هل يستطيع ان يخفر بئراً ارتوازية في لوائه بدون موافقة سلطة المياه المركزية في عمان ١١٢ هل يستطيع أن يضيف صفواً واحداً الى مدرسة من المدارس بدون موافقة وزارة التربية والتعليم ١١٢

ان عمل المحافظ سيكون مقتصر في المستقبل كعمل المتصرف الآن وبدون اية زيادة .

اني لا اوافق عليها وارجو من الحكومة أن تتأني وتترث قبل ان تتخذ اية اجراءات وقبل ان تدرس الموازنة القادمة وعلى ضوء الدراسات القادمة للميزانية يمكن للحكومة ان تقدم بالموضوع ولهذا ارجو عسدم الموافقة على هذا النظام .

(س)

الرئيس :

الكلمة الآن للسيد معروف رباع

السيد رباع نائب جنين :

معالي الرئيس

اخواني المحترمين .

لما كانت هذه الجلسة قد خصص قسمها من اجابها لمناقشة التقسيمات الادارية ارى لزاماً علي بل واجباً ، ان اشير الى لواء جنين ، واطلب من الحكومة التطلع لهذا اللواء كمنظمتها لامثاله من الوية المملكة سيما وان هذا اللواء الواسع يقع في الخط الاول الحاذي لقوى الشر والطغيان (اسرائيل) .

هكذا منه ليدخل

وطالب من الحكومة كحق لهذا اللواء الخصة بما يلي :-

١ - العمل لاكمال اجهزة الدوائر الحكومية جميعها كلواء ومن ثم رفع مصرفية هذا اللواء الى محافظة .

٢ - العمل لرفع مدينة سيلة الظهر وقد أصبحت مديرية ناحية الى بلدية .

٣ - رفع ناحية مدينة يعبد الى قائمقاميه .

٤ - العمل لرفع مدينة قباطية الى بلدية ومديرية ناحية .

٥ - العمل لرفع مدينة البايون الى بلدية ومديرية ناحية .

هذه المطالب آمل من الحكومة تحقيقها. واخيراً ما دامت الحكومة كما اشار معالي وزير الداخلية في هذه الجلسة ، تنفيذ نظام لامركزية ، فارجو ان يتفق هذا القول مع نظام اللامركزية وشكراً .

(ع)

الرئيس :

الكلمة الآن للسيد صالح المجالي .

السيد المجالي نائب الكرك :

معالي الرئيس ،

حضرات النواب ،

اسأل نفسي واسأل المجلس الكريم عن جدوى هذه المناقشة بعد ان حصل النظام على الموافقة ونشر في الجريدة الرسمية ، انما انتز هذه المناسبة - وانا قانع انه لا جدوى منها - انتز هذه المناسبة لاستخدام بعض المطالع ، الواقع ان ما يفضل به معالي وزير الداخلية في هذه الجلسة فيما يتعلق بنظام التشكيلات

الادارية . لا شك انه كنظام وكفكرة وكعنى انه من انظمة تطوير البلد وكل بلد في العالم ، لكننا كنواب وكمثلين من واجبتنا ان نتحسس بامكانيات البلد . في البلد تساؤل ، لا تتساءل البلد من حيث نظامية النظام وتطوره ابداً ، انما التساؤل في امكانيات البلد سواء كانت مادية او رقعة المساحة او كثافة السكان وما دوابك الى ذلك .

سمعت من الاخوان النواب وكل منهم كان له رأيه واجتهاده - وانا لا اقول بان نتنقد من يذكر قضاءه او لواءه لانه هو المسؤول المباشر الذي يعرف دقائق قضائه ومتطلباته وفي نفس الوقت النائب ، وكل نائب ، معنى يشؤون هذه المملكة من جميع الويتا ومحاسباتها ونواحيها . المطلوب مناقشة النظام من حيث المبدأ والواقع ومع احترامني لآراء زملائي النواب المحترمين لم أر رأياً او مطالعة اصوب من رأي ومطالعة جريئة (الرأي) في هذا النظام ، لقد عاجلته من حيث المبدأ ، من حيث امكانيات البلد والسعة كما اسلفت ، والمطالعة لا للاعتراض على النظام بالنسبة لوجود الحكومة او الوزراء ابداً وانما لابتداء بعض المطالعات اريد اطلاع اخواني على هذه المعلومات ، حقيقة بلد المحافظات ، الواقع باستثناء الضفة الغربية واللواء الشمالي ولما كانت شرق الاردن كانت محدود ضيل الحسا حتى تبوك كانت لواءاً واحداً ومنصرفية واحدة ، من سيل الزرقاء الى مدينة تبوك .

السيد العوران نائب الطفيلة :

الطفيلة ومعان ؟

السيد المجالي نائب الكرك :

الطفيلة ومعان والبلقاء كانت مرتبطة ادارياً بلواء الكرك . ليس لانه الكرك ولكن للمعلومات .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

يزمن اي حكم ؟

السيد المجالي نائب الكرك :

نحن بموضوع التقسيمات ، اعود واقول اننا اشفاقاً على امكانياتنا المالية وللك اقرار بين المحافظات وسابداً بالمقارنة على لوائي ، اقرار بين محافظة حلب ومحافظة الكرك مسافة حلب التي تبعد عن دمشق بما لا يقل عن اربعماية او خمسمائة كيلو متر والكرك التي تبعد مائة وعشرين كيلو متراً عن عمان ، حلب بمحافظتها التي لا يقل عدد سكانها عن ملايين والكرك التي لا يزيد سكانها ولو انها بلدي كلواء بما فيه الطفيلة خمسين او خمسة وستين الف كيلو متر ، كذلك مقارنة بين اللوية وعمل الحاكم الاداري سواء كان محافظاً او حاكماً ادارياً فاذا كان لأن الموصل لا يزال يديرها متصرف والبصرة لا يزال يديرها متصرف وانا شخصياً اطلعت على نظام الادارة في العراق ، نظام الادارة هو لا شك يحارب المركزية - هذا قبل مدة - ولها نظام ومستقل ولكن نحن بكل أسف نقاش النظام ولأن نحن لم نطلع عليه ، كمجلس لم نطلع عليه ، فنفس النظام الموضوع يقدر ان يديره حاكم اداري واعيد ايضا واقول انهم زوايا الاشفاق على بلدنا من الناحية المادية ، الذي يلوح لي ويجب ان لا ننكر الانتاج ، الحكومة كنتيجة الحقيقة نتيج ، ولكن طماعاً جداً في الانتاج لدرجة ان بلدنا هذا بعض المشاريع الحالية ومنها التقسيمات الادارية تحتاج الى اربماية او خمسمائة سنة حتى تعمل لها لكن الحكومة اصلحها الله تود ان تحشر جميع التطور كله في جهدها بنظر ثلاثة او اربعة اشهر ونحن ... ضجة .

دولة رئيس الوزراء :

شكراً .

السيد المجالي نائب الكرك :

تطرق بعض الاخوان الى ان بعض التقسيمات اثار العدى ولم كل الحق فالواقع اذا اخذنا برأي الاخوان الذين يدافعون عن بلدهم بوصفهم المسؤول المعنى الاول اذن لاحتجنا بالنسبة للتقسيمات الادارية بعد مدة الى كادر للمحافظات واللوية ، لخلافات ايضا نفس الشيء ، الحكومة نفسها لا تنكر انه وقع خلافات على التقسيمات الادارية لم يؤخذ الرأي فيها وانا اظن ان الحكومة لما كل الحق في وضع الانتظمه لانها تختص بها لكن في نفس الوقت طالما وان الرقعة محدودة وتعرف تقسيمات البلد وعاداتها فعلياً ان تأخذ وتستأنس برأي اهل القرى واهل النواحي بالترهعات التي تعملها .

على كل حال انا مبدئياً ولواني قلت لاجدوى ولا فائدة من المناقشة انا كبداً وللاسباب التي ذكرتها وليس مسموعاً بالطبع الرأي لا اقر هذه التقسيمات الادارية .

- ف -

الرئيس :

الكلمة الآن للسيد حفطي ملحيس

السيد ملحيس نائب نابلس :

معالي الرئيس - ايها المجلس الكريم

لا شك ان سير الحكومة في تحرير الادارة من المركزية واعطاء صلاحيات واسعة للمحافظ مما يساعد على تسهيل وتيسير معاملات المواطنين والاسراع في تطوير البلد وتحسين الخدمات والتخلص من التعقيدات البيروقراطية .

هكذا في الاصل

واني اطالب الحكومة واطلب منها ان تراعي مستويات المحافظين الذين تعينهم للأماكن المحافظة فحافظه نابلس مثلا التي يبلغ عدد سكان المنطقة التي تتبعها حوالي اربعماية الف مواطن .

يستحسن ان يختار لها محافظ على مستوى عال من الكفاءة الادارية ويتمتع بمقدرة فعالة على البت في الامور بسرعة وبدون تسويف واستعداد لتحمل مسؤولية القرارات التي يتخذها بعد تدقيق وتمحيص . مثل هذا المحافظ نعمة للمحافظات الكبيرة مثل عمان والقدس ونابلس واريد اتمنى ان تحظى هذه المحافظات الكبيرة بخير رجال الادارة حتى يكون الهدف الذي من اجله عملت الحكومة على ايجاد نظام المحافظات قد حقق الغاية المرجوة منه .

وفي رأيي المتواضع ان محافظة مثل محافظة نابلس اذا ما كان على راس الاجهزة فيها رجال اكفاء وعملت الحكومة على تخطيط طرق واسعة بين مدن المحافظة والمركز - مما يغنيها في المستقبل عن زيادة عدد المحافظات وتعددتها ويتوفر للمواطن جميع التسهيلات التي يترضاها .

وختاماً اتمنى ان تنال ملاحظاتي العناية الكافية من لدن الحكومة الرشيدة والسلام .

(ص)

الرئيس :

الكلمة الآن للسيد سليمان القضاء

السيد القضاء نائب عجلون :

معالي الرئيس

حضرات الاخوان

سأفرض بحبي في هذا الموضوع على تاحيتين اولاً : الناحية الموضوعية ثم الناحية القانونية . واني

بهذه المناسبة اشارك معالي الاخ خالد بك الحاج حسن رأيه كما اشارك معالي الاخ عبد الرحمن باشا رأيه مع حيث ناحية المبدأ ، فالتقسيمات الادارية هي في الحقيقة من صلب اختصاص السلطة التنفيذية بمكلفة المادة ١٢٠ من الدستور ، والسلطة التنفيذية مكلفة ان تحقق فيما تجزئه من انظمة بموجب الدستور الصالح العام ، لهذا ارى برأيي المتواضع ان المجلس الكريم غير معني بالتفاصيل بالضيقة فلا ارى ضيراً ان تكون هنا قاننامية في هذا البلد او البلد التي تجاورها على اي حال من ناحية التقسيمات الادارية بعض الاخوان قال انه لا ضرورة لهذه التقسيمات وبعضهم قال هناك ضرورة وطلب المزيد وطبيعي انا اشاركهم المزيد اذا كان يصح لي ان يكون قضاء عجلون متصرفية على كل حال من ناحية تضيق الدائرة الادارية هل هي اجدى للمصلحة العامة ام لا انا برأيي المتواضع انه كلما ضاقت الدائرة الادارية كلما كان لاجهزة الدولة مجال الخدمة ومجال الرقابة ومجال توفير الخدمات للمواطنين وتسهيل مهمتهم .

اما من الناحية الموضوعية فقد تعرض بعض الاخوان الى موضوع المركزيه واللامركزية ، لاشك ان لكل من هذين المبدأين مساوئ ومخاسن وتأخذ الدول او أكثر الدول اليوم مبدأ المزيج بين هاتين النظريتين بمعنى ان تبقى الدولة من حيث الاساس المركزيه لتكون لها الهيمنة الكاملة على اجهزة الدولة ولكن هذا التمسك بمركزية يشل من اعمال وأيدي الجهات المحلية الاخرى بحيث لا تستطيع ان تعمل وقد ثبت عملياً في هذه المملكة ان الحكومات المحلية او السلطات المحلية في الالوية والاقتضية مكبلة لا تستطيع ابداً ان تعمل اي عمل مهما صغر الا اذا رجعت الى المركز وفي هذا النظام او هذا المبدأ الذي تتبناه الحكومة الآن في الحقيقة اطلاق يد المسؤولين

(ق)

الرئيس :

الكلمة الآن للسيد داود الشخشير .

السيد الشخشير نائب نابلس :

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين

بسم الله الرحمن الرحيم

قامت الحكومة مشكورة بوضع نظام التقسيمات الادارية الجديدة ، مستندة الى مسببات مختلفة تهدف خير الصالح العام ، وباعتقادي ان الجهود التي تبذل في سبيل ذلك تكاد تكون متفقة مع ما يراكب المحافظات والالوية من تطور في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها بالإضافة الى الزيادة الملموسة في عدد السكان .

اخواني

لا شك ان بعضكم يشاركني الرأي ان هناك ارتباطاً من المواطنين الكرام لهذه الخطوة الطيبة ، الا انني اود ان ألفت نظر الحكومة بعد ان اعلنت هذه التقسيمات واصبحت نافذة المفعول ، انه لم يتم بعد تعيين المحافظين وغيرهم مما يجعل اعمال الحكام في الالوية غير قانوني . فهل لدولة الرئيس ومعالي وزيري الداخلية ان يتخذوا ما يرونه مناسباً لتصحيح الوضع :

اني ارجو الحكومة ان تضع اسساً علمية وقواعد عميقة في اختيار المحافظين بشكل خاص والمتصرفين وغيرهم بشكل عام حتى تتكامل عوامل الخدمة العامة وتنطلق الجهود نحو الأفضل ليصبح الاضطراب نسبياً بين التخصصات المالية والخدمة العامة التي هي امانة في اعتاق المسؤولين جميعاً . واستناداً الى خطة العمل المثمرة ، آمل ان يعين الاعتبار ان احد الاسس التي يقوم عليها نظام التقسيمات الادارية

في الالوية او في المحافظات للعمل ومشاركة اهالي المنطقة في الرأي ضمن هذا المجال :

هذا المجلس الكريم ارجو ان اعيد الى ذاكرته بأنه من حيث المبدأ وافق على توسيع او توزيع الصلاحيات بين الوزارات وبين المحافظات وذلك بقانون الادارة العامة المرقم رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ الذي أقره مجلسكم الكريم في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١١ لأن هذا المجلس قنع بجدوى وفائدة اعطاء الصلاحيات وتوسيعها للمحافظين ومن هذه الزاوية وعلى ضوء هذا القرار لاشك اننا جميعاً نشارك الرأي القائل بأن هناك ضرورة لاعطاء المحافظين صلاحيات ، على هذا الأساس ارى ان المبدأ الذي ينتج الآن في هذا المجال صحيح . اما موضوع التقسيمات الادارية وبما هناك اخطاء بادخال اسم قرية مع قضاء آخر فهذه المسائل اعتقد ان هناك مجال لتصحيحها على ضوء ملاحظات حضرات السادة النواب ، كل ما هناك اقول أن التقسيمات الادارية من هذه الحدود الى تلك الحدود محافظة ومن تلك القرية الى تلك القرية في الواقع هي من صلب اختصاصات السلطة التنفيذية وأتمنى ان تعيد النظر او تدرس الملاحظات فاذا وجدت ان هناك ضرورة لاجراء بعض التعديلات برفع قرية من ناحية والحاقها بقضاء ان تعيد النظر بالموضوع . والسلام .

الرئيس :

الم تطلب رفع عجلون الى متصرفية ؟

السيد القضاء نائب عجلون :

ليس لنا علاقة هنا .

هذه من نصيب

هو عدد وكثافة السكان في المناطق المختلفة كان لابد لنا الا ان لطالب برفع قائممقامية طولكرم الى متصرفية وكذلك ناحية يعبس الى قائممقامية ، وبالتالي قرى قباطية والفارعة ودير الغصون الى نواحي حتى تستفيد فعلاً من الحكم المركزي .

فهل لي ان اطلب الى الحكومة الموقرة ان تحدد الجهود وتوسع الدراسات في سبيل تطبيق نظام يحمي اكثر تحقيقاً لأمانى الامة واعم فائدة لأبناء الاردن الحبيب ، والله هو الموفق والسلام .

(د)

الرئيس :

الكلمة الآن للسيد ابراهيم كريسشان

السيد كريسشان نائب معان :

معالي الرئيس

لا اريد ان احدث طويلاً ، ولا داعي لتكرار ما ورد على لسان بعض الزملاء وما أبسدا من ملاحظات على هذا النظام ، لا شك ان الحكومة قد اجسنت صنعا بتطبيق اللامركزية في المحافظات التي تقرر احداثها في أنحاء المملكة شمالها وجنوبها شرقها وغربها حيث تسهل بذلك للمواطنين تيسير سبل العمل وتوفير الشيء الكبير من النفقات التي يتكبدها عند مراجعتهم المراكز الرئيسية .. وبذلك تدفع البلاد الى مراقي التطور والتقدم .

ولكني تتحقق الغاية المتوخاة من احداث هذه المحافظات لطالب الحكومة بأن تعهد بوظيفة المحافظين الى اشخاص أكفأ من حيث المستوى والمسؤولية تتوفر بشخصاتهم شروط الخبرة والأخلاص حتى تقوموا بواجبهم على الوجه الاكمل في خدمة المواطنين والله من وراء القصد .

(ش)

الرئيس :

الكلمة الآن للسيد عمران المعاينة .

السيد المعاينة نائب الكرك :

انما الاعمال بالنيات ولكل أمرىء ما نوى ، انالاشك بنوايا الحكومة الطيبة وسهرها على المواطنين الكرام لكن لي مطلبين ويعرف معالي وزير الداخلية كما تفضل وقال ان المصلحة العامة هي التي دفعتم لاجراء هذه التقسيمات الادارية ، وهي ناحيتان ، ناحية الخزمان واطلب انشاء ناحية الى قرى الخزمان واطلب ناحية لغور المزرعة الذي يبعد عن مركز محافظة الكرك حوالي ثلاثين كيلو متراً وإغلاق باب البحث في هذا الموضوع حيث اشيع اولاً وآخرأ .

(ت)

الرئيس :

الكلمة الآن للاستاذ عبد الباقي جمو .

الاستاذ جمو نائب عمان :

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين .

كان بودي ان تكون هذه المناقشة من الزملاء الكرام بأسلوب غير الاسلوب الذي اتبع مع العلم انني لا اوجه انتقاداً لأي نائب ناقش هذا الموضوع في حدود اجتهاده وفهمه ، فالمناقشة من السادة النواب المحترمين كانت على اساس مختلفة ، منهم من ناقش هذا الموضوع على اساس مبدأ وشك بأن واجب النائب ان يناقش مثل هذه الامور على اساس مبدأ لأجل اساس مناطق يتحدث عنها او يطالب بها ومنهم كان بإمكانه ان يطلق كلمة الشكر للجهاد الكبير الذي قدمته

الحكومة وهو على مقعده لاني اعتقد جازماً بأن دولة الرئيس ومعالي الوزير المختصين بهذا الموضوع ليسا ضعيفي المنطق حتى يدافعا عن وجهة نظر الحكومة . والنقطة الثالثة : اذا كان النائب قد أقر مبدأ هذا التنظيم وليس له كلام سوى ان يطالب برفع منطقته كان بإمكانه حسب العادة المتبعة في هذا البلد ان يقدم مضبطة لدولة الرئيس ومعالي وزير الداخلية وانا حسب اجتهادي اعتقد بأن النائب يمثل البلد بكامله ولو أن قانون الانتخاب يسمى النواب لمناطقهم ، وانطلاقاً من هذا المبدأ أريد ان اناقش هذا النظام . . .

الاستاذ الملاكوي نائب اربد :

... نحن أحرار بابداء وجهة نظرنا فلماذا نتعرض لذلك ، ادخل الموضوع .

الاستاذ جمو نائب عمان :

اذا انت تعبان تستطيع ان تخرج .

الاستاذ الملاكوي نائب اربد :

لا است تعبان .

الاستاذ جمو نائب عمان :

اذن اسكت . ودعني اكل . التعبان يستطيع ان يترك القاعة .

الاستاذ جمو نائب عمان :

... اذا كانت الحكومة رأت بأن في هذه التقسيمات خدمية للمواطنين كان من الاجدى ان تنظر الى المواطنين نظرة سواء لأن هذه التقسيمات وتعيين المحافظين لاشك انه يكلف المواطن ضرائب ورسوماً عليه ان يدفعها كما نلاحظ حتى تؤمن النفقات

والمخصصات لهذه المناصب المحدثه ، واذا كانت الغاية من هذه التقسيمات تأمين الخدمات الى المواطنين فحسب وتطور هذا البلد كان بالإمكان اعطاء المتصرفين والقائمقامين ومسنداء الناحية صلاحيات واسعة من غير تضخيم الجهاز وزيادة النفقات ، حاولت ان اوفق بين هذه التقسيمات الجديدة وبين الغاية التي هدفت اليها الحكومة من هذه التقسيمات . التقسيمات موجودة في الاصل ولكن رفع الالوية الى محافظات ، فلم استطع ان اخلص الا الى نتيجة واحدة وهي مع الاسف بأن في هذا البلد نخمة من اناس لا يعجبهم ان يخدموا البلد الا اذا وصلوا الى مناصب رفيعة ، المتصرف بإمكانه ان يخدم وان يؤدي الخدمة للوائه اذا ما اعطي صلاحيات ومدته الحكومة بالمسال كما يقدمها اي محافظ فيا ترى هل بإمكان الحكومة اذا ما سمحت محافظين ان يؤمن طولاء المحافظين أموالاً لتقديم الخدمات للمواطنين ؟ اظن لا ، لاننا نماني في نفقاتنا وفي وارداتنا وكان يسرني ويسر المواطنين جداً لو أن الحكومة بدلا من رفع الالوية الى محافظات وتخصيص نفقات المحافظين لو فتحوا طرقاً او تقدموا بمشروع البوتاس او دفعوا ميكروم الى الاسام ليخرج لنا البترول ومن ثم كان بإمكاننا أن لبارك كل خطوة توسعية من ناحية التسميات تقدم عليها الحكومة ، اما أن نقول بتطورنا ؟ فلا مانع غداً حتى نوجد مناصب رفيعة لبعض الناس ان ننشي وزارة للاذاعة وان ننشي وزارة السياحة وننشي وزارة للقرى زياده على وزارة الداخلية للشؤون البلدية ولكن كل هذا لا اعترض عليه ان كانت كما قلت الغاية من هذه التقسيمات خدمة المواطنين فعل الحكومة ان تنظر الى المناطق نظرة سواء كما قلت ، مثلاً لواء الزرقاء ، لواء الزرقاء ماله الف مواطن وحي - كما قال ابو راتب - وحي ومن

هكذا في الاصل

لواء الزرقاء اوسع من لواء الكرك ، المعنى يا اخي ، اذا كانت الخدمات للمواطنين فالمواطنون في لواء الزرقاء يدفعون الضرائب وعلى الحكومة كما تأخذ ان تعطي للمواطنين فلا فرق بين المواطن في لواء الزرقاء وبين المواطن في لواء الكرك او اربد او في الشمال او في الجنوب . وعلى فكرة اكثر الكركية في الزرقاء وبناء على هذا فأني اطلب من الحكومة في الدرجة الاولى ان تقتصر على زيادة صلاحيات الحكام الإداريين بدلاً من احداث مناصب رفيعة وزيادة نفقات هؤلاء والسلام عليكم .

السيد رباح نائب جنين

لي كلمه رداً على الاستاذ جمو

الرئيس :

الكلمة الآن لدولة رئيس الوزراء .

(ث)

دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع :

يا اخوان جدوى هذه الجلسة مع احترامي الكلي لحدود الصلاحيات القانونية التي تفضل بها الاخ سلمان اننا نحب بالعمل ان نسمع كافة الآراء في الموضوع ، الآراء ذات ثلاث انواع :

الرأي الاول الذي يناقش في المبدأ .

والرأي الثاني الذي يناقش بالتفاصيل .

والرأي الثالث الذي يناقش بالجزئيات الصغيرة .

نظام التقسيمات الادارية لم يوضع ارجحالا ، وضع بعد اقصى ما مكنا الله من دراسته ، بطبيعة الحال كجهل بشري اننا لا ندعي له الكمال والعمسة ، قد تكون هناك تفاصيل ، اخطاء ، هذه القرية كان يجب ان تلتحق بالمكان الفلاني بدلا من ذلك المكان ، نحن مستعدون ان نسمع الآراء والتفاصيل وارجو من

الاخوان النواب الذين عندهم ملاحظات ويعرفونها بالتفصيل ان يتقدموا بها ونحن على استعداد للنظر بها وتعديلها اذا اقتضت الحاجة ، البحث في مبدأ المحافظات ، مبدأ اللامركزية لم يعد ذا موضوع ، الادارة الحديثة في كل الدنيا وكل الاجهزة الحكومية والصناعية والتجارية اخذت تعتمد الآن اساس اللامركزية ، بطبيعة الحال اللامركزية لا تعني (فلة حكم) تظل هناك رقابة وتظلل هناك صلة وبالتالي الشيء الذي تفضل به الاخ سليمان القضاة ان هناك موازنة بين مركزية محدودة ولا مركزية يجب ان تظل دائما نصب عين المشرف على هذا التنظيم ، العملية مرة اخرى اذا اردنا ان نقارن كيف كنا ايام تركيا لما كان يحكم البلقاء كلها شاويش اسمه فلان الفلاني لا لزوم ولا ضرورة للمناقشة ، نحن نتكلم في سنة ١٩٦٥ ونتكلم في هذا البلد بعد تجربة ادارية ناجحة خلال العشرة سنوات الماضية ، كلنا نلمس نتائجها ونتكلم عن اسس حقيقية مدروسة في الادارة ، اذا توفرت الامكانيات لتقديم الخدمات للمواطن حيث هو ما في شك هذا هدف يجب ان تسعى له الحكومة ، يعني بمعنى الشخص الذي يقدر ان يحل مشكلة جواز سفره في يطاء يحلها في يطاء ، هذا افضل من ان يأتي ليحلها في القدس او في الخليل او في عمان ، كل المصاريف التي يخاف عليها الاخ وصفي ميرزا لا تعادل مراجعات اهل جنين وحدهم لقضاياهم في عمان اذا اردت ان تحسب المال وتحسب الجهد وتحسب الخسارة التي تصيب هذا البلد من مجيء مواطن من آخر المملكة حتى يراجع مسؤولا ، رئيس الوزراء او الوزير ، مجموع الكلفة الحقيقية التي يتكبدها المواطنون نتيجة المركزية يمكن ولا اقدر ان احدد رقما وانما يمكن ألف مرة اكثر من التكاليف المالية الزهيدة التي سننتج نتيجة تطبيق هذا النظام الاداري ،

فيما يتعلق بالمقارنة ان كان بالامكان عمل هذا الشيء من عمان ، هذا الشيء عمليا مستحيل ، ووزير الاشغال او وزير الزراعة الموجود في عمان قدرته على مراقبة اجهزته الموجودة في الالوية قدوة محدودة جدا وبالتالي سيعطي جزءا من صلاحياته ، او كلها ما عدا الجزء التخطيطي او الجزء المتعلق بالمراقبة او الجزء المتعلق بالاشراف كلها او بعضها ويجب ان نعمل مرونة في الموضوع لا نقدر ان نعطى شيئا حاسما ، يجب ان نرخي ونشد ونرى كيف تسير الاحوال ، هذه العملية ستثبت بالتجربة كم من الصلاحيات سأعطيكم وسأحتفظ الى آخره ، اما القاعدة من اعطاء الصلاحيات واللامركزية هي ان امكن المحافظ في محافظته ان يبت في الامور في البلد التي هو فيها دون حاجة للرجوع الى المركز السليبي ليس باستطاعته عمليا لا المراقبة المباشرة ولا اعطاء توجيهات تفصيلية وانما يعطي توجيهات عامة بهذا الموضوع .

مستويات المحافظين لا شك سنسعى بقدر جهننا ان ننقي احسن ما يمكن ، لهذا السبب احب ان احكي لكم اننا نبحث اسماء المحافظين من ستة اشهر باستمرار ، كل يوم عندنا جلسة حديث حول المحافظين ، لو اردنا ان نجد مراكز لوجهاء كذا علمناها بخمسة دقائق ، لهذا السبب نحن مترددون بالفعل ونفسر أفكارنا ونقول هذا حسن وهذا غير حسن وهذا كذا وكذا ، عملية المحافظين وانا اعترف لكم شخصيا عملية متردد بها لأقصى الحدود لهذا السبب لم نصدر قرار من ستة اشهر وقلنا فلان وفلان وفلان وكان هذا النظام جاهز والصلاحيات جاهزة وكل الاجراءات جاهزة ، تأخرنا طيله هذا الوقت حتى نستطيع ان ننقي الشخص الذي سنعطيه الصلاحيات ونعتقد انه اهل لتوليها وان يخدم بلده خدمة حقيقية صحيحة

القواعد التي اتبعت في تطبيق المحافظات ، اولا الحاجة الى التطوير ، اول قاعدة اتبعتها هذه الحكومة الحاجة الى التطوير وبالتالي يأتي لواء معان على قلة سكانه بالمرتبة الاولى ، الاعتبار الثاني ، المساحة ، الاعتبار الثالث ، السكان ، الاعتبار الرابع ، البعد عن العاصمة ، هذه الاعتبارات التي بنيت على اساسها التقسيمات الادارية ، المكان العام جدا يأتي ترتيبه في الآخر ، المكان الذي ينتاج اثارا عمرانيا كثيرة يأتي ترتيبه في الاول ، هذا هو الاساس .

جئنا الى التفاصيل بطبيعة الحال في جميع كثيرة مقنعة بان المكان الفلاني يجب ان يكون قاتمة ومكان الفلاني متصرفية لم يذكر في هذا النظام ونحن بصدد دراسة هذه الحجج ونضيف اي حجة جديدة او اي تعديل جديد نتج عن هذه الجلسة او اي مناقشة اخرى الى تعديل النظام الذي اتبعناه .

كما قال الاخ خالد الحاج حسن الاساس ما هو بالتقسيمات الادارية انما الاساس في الصلاحيات والاساس كما ذكر بعض الاخوان اختيار المحافظ والصلاحيات التي ستمنح له بنفس الوقت تنسيق هذه اللامركزية على الاجهزة الاخرى ، يعني الشيء الذي ذكره الاخ خالد الحاج حسن في اجهزتنا مثلا في اربد او نابلس او الخليل صحيح ، ان كل جهاز حكومي يشتغل وكان الاجهزة الاخرى غير موجودة لا يوجد تنسيق وبالتالي اذا كان نظام التقسيمات الادارية فقط هذا النظام الذي صدر بدون صلاحيات وبدون تنسيقات مشابة لكافة الوزارات واجهزة الدولة يصح نظاما أبتر لا يفيد ابدا ، عبارة عن تغيير في الاسم ورواتب اضافية ومناصب اضافية بالفعل ، لكن اذا اعطى صلاحيات صحيحة واذا نسقت بقية اجهزة الدولة على نفس الموازاة يصبح المحافظ في محافظته وكأنه مجلس وزراء صغير .

هذه من الاصل

عضامة مثمرة لهذا السبب مرة أخرى أقول : إذا أسأنا اختيار المحافظين أيضاً هذا المشروع كله سيفشل من اوله لآخره فاذن هذا عبارة عن هيكل للعمل سيلحقه صلاحيات وسيلحقه تنسيق في الأجهزة الحكومية كما تفضل الاخ خالد الحاج حسن ، يلحقه اختيار حقيقي لأناس يقدرون على تحمل المسؤولية والسير فيها ، نحن نتطلع الى هؤلاء بدون النظرة الى التقاليد كأخدهم من طيبة الوزراء او وكلاء الوزارات او المتصرفين او كذا وكذا ، نتطلع بقدر ما يساعدنا الله في كل جهازنا وكل شبائنا القادرين على الخدمة نتطلع عليهم في كل المستويات ونسأل الله ان يوفقنا في اختيار الصالحين لهذه العملية .

الخاوف على الامكانيات التي تفضل بها بعض الاخوان ، اظن اننا نحسب للامكانيات حاسبين كم عندنا فلوس وحاسبين كم سنفق ولنا برمجين وعارفين بالارقام وعارفين بالتفاصيل ودفاتر المالية موجودة عندنا ومحصيلاتنا موجودة عندنا ونمو مواردنا موجودة عندنا وكل هذه امور موجودة امامنا واحب ان اقول لكم من الان ان ارقامنا واحوالنا المالية متدهلة وستكون عندنا موازنة ضخمة وربما كانت اكثر من موازنة العام الماضي وبدون عجز ونفس الاتفاق على الاعمار والائماء والشؤون الادارية سيكون بنفس المستوى اذا ، لم يزد قصة المال التي يخاف عليها الاخ ابو ناصر والشيخ نجو حاسبينها .

حتى نخرج من هذه الجلسة يجلدى كما تفضل الاخ ابو راتب الشيء الذي ارجوه من الاخوان من عندهم معلومات تفصيلية ، هذا المكان يجب ان يتبع ذاك المكان وليس ذاك المكان نحن نبحث امركم الفهمونا لماذا ونحن على استعداد لتعديل ونصح هذه الامكنة المهم في الموضوع ان في التقييمات الادارية انا لا

اريد ان ارضي اهل المرق ان اريد ان اخذهم ، هذا قياس يجب ان يتبع ، الحكومة التي تريد ان ترضي الناس تبقى على النظام السابق ولا لزوم لهذه الضجة ، بعض الاخوان نصحنونا وقالوا دعوكم من هذه المشككة ، اترتم الدنيا عليكم ، نحن نريد ان نخدم فاهل المرق انا لا اريد ان ارضيه ولا اهل اريد لا اريد ان ارضي اهل نابلس ولا اهل جنين ، اريد ان اخدم اهل نابلس واهل جنين ، وشرف المسؤولية يقتضي ان اكون مؤهلاً لا اري بالفعل مصلحتهم في نطاق اوسع وعليهم ان ينصحنوني بهذه العملية ، هذا جواب يبدي على قصة اتباع جرش باريد ، لا بأس من اتباع جرش باريد ، اما ان تموت المنطقة بين المرق وجرش فهل هذا كويس ؟ معلش ، منطقة ميتة هناك لا احد يتبها لماذا ؟ لان جرش واهل المرق تعودوا ان يأخذوا طريق الاسفلت لاريد ويخلون مشاكلهم ، اما المنطقة الكائنة الى الغرب فهي ميتة وانا اعرفها بالشبر ، فهل هذا حسن ؟ انظر بمنظار ولا يهمني اذا ركب رئيس بلدية جرش سيارته وسار على الاسفلت لاريد حتى يراجع بشؤونه ، الاصل الخدمة . فجلدى هذه الجلسة شكر عميق على كل الملاحظات وكل الانتقادات وكل شيء كتبتاه وارجو من الاخوان بما يتعلق بالتفاصيل ان ينصحنونا بها ، مناقشة كون الطفيلة تستحق متصرفية ام لا ، مستعدين دائماً ان نغيرها مع الطفيلة وغير الطفيلة ، بطبيعة الحال ظهرت هنا ناحيتين وعمل متصرفية وعمل فلاحي مديره قضاء ، لا يعني اننا فقط بل مستعدين ان نسمع ونناقش .

واشكركم مرة أخرى على كافة الملاحظات .

السيد وياح نائب جنين :

مع شكرى لدولة الرئيس على ما ابداه من ملاحظات الا انني اريد ان ارد على فضيلة الاستاذ الشيخ جمو .

--- ضججه ---

(خ)

السيد الهادي نائب الكرك :

معالي الرئيس

اذا سمح لي معالي الرئيس ان اناقش دولة ابي مصطفى ببعض الاسئلة ، قال في تعقيبه على بعض النقاط ان المصاريف وصفي ميرزا لا يتخوف منها كثيراً فيما ترى لا يتخوف منها كثيراً في اعداد جهاز التقسيمات الادارية والمعنى بها المحافظ وما يترتب على الحكومة من اتمام جهاز المحافظة ، ليسمح لي دولة الرئيس طالما وانه قال المهم التوفيق الى وجود اشخاص او شخصية المحافظين وان المدة الطويلة التي قضتها الحكومة هي في التحري والتفتيش اولا عن الشخصيات المعنية ، طالما وان القضية قضية شخصية وقضية امانه وقضية زراة ، وما يقوم به المحافظ لا يقوم به المتصرف اذا كان يتمتع بالشخصية هذه وعندنا اكثر من دليل في بعض الحكام الاداريين الحاليين واعتقد ان دولة الرئيس يشاركني في النقطة الاخيرة .

الناحية الثانية ، اذا كان تأسيس المراكز الادارية له شروط منه بعد المسافة ومنه كثافة السكان ومنه المناطق المجهولة او المغمورة بالنسبة مثلاً ما بين متصرفية وقائمقاميه كما تفضل دولته واعلن فيها قسم من عشائر وقرى بني حنين ، اذا كان التمين واذا

كان التأسيس على هذا النحو فلماذا الطفيلة التي تبعد عن الكرك خمساً وسبعين كيلو متراً بطريق وعمر لماذا لا تكون متصرفية فاذا كانت المسافة هي من شروط التاهيل لرفع المستويات الادارية فلماذا غور الصافي الذي يبعد عن مركز الكرك خمساً وسبعين كيلو متراً بطريق معظمه ترابي لماذا لا يكون قائممقاميه واذا كان غور المزرعة الذي يبعد اقل بقليل اوقفس المسافة لماذا يبقى مخفراً حتى الآن ؟ على كل حال من رايي طالما وان النظام اقترن بالموافقة ونشر في الجريدة الرسمية دولة الرئيس ان يقل او يأخذ بوجهة نظر النواب المنطقيه السليمه ، فحين نطالب بهذا الوعد ولكن انا غير مرتاح لهذا الوعد بالنسبة لسوابق نحن وعدنا بالنسبة لما زنتنا بعدم الترفيعات ، الترفيعات في هذا العام اكثر الترفيعات ، وعدنا بعدم الاحالات على التقاعد ، واحالات التقاعد كانت بالعشرات ، وعدنا مرة وفي هذا المجلس وطلبنا من الحكومة - طبعاً الممثل في شخص دولة الرئيس - عندما كان البحث في تطبيق تعديل الحدود الاردنية السعودية وعدتنا بأن تشرك مع اللجنة ممثلين من مشايخ البدو ، انا سألت وقالوا لم نشرك ، وكذلك بالبلديات وعدتنا باعادة النظر ، وعلى كل حال سبحان من يغير ولا يتغير .

(خ)

وليس الوزراء ووزير الدفاع :

اولاً قصة الترفيعات والاحالات وخلافه

الرئيس :

هذه على سبيل المثال :

هكذا من الفصل

دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع :

انا انكر اني اعطيت مثل هذا الوعد بهذه المناسبة ولا توجد حكومة مسؤولة بعدم الترفيع وعدم تطبيق الانظمة المتعلقة بالتقاعد وفيما يتعلق بالامور المتعلقة بهذا النظام اى حجة يتقدم بها الاخوان مستعدين ان نناقشها هذه واحدة نقطة ثانية حتى اريح المتساكين لماذا لم تعط المتصرفين الصلاحيات ؟ جريئناها وقتل المشروع ، السبب بهذا تقاليد الحاكم الادارى عندنا (انفسيع) بشكل من الاشكال ، ضيع من الامن ، ضيع من الشيوخ فلذلك نريد ان نحضر شخصاً من الخارج واعل من الكل وهذا مبدأ ادارى سليم ولا اعتقد ان هنالك من يناقشه .

الرئيس :

نكتفي بهذا القدر من المناقشة واغلق باب البحث ، فهل يوافق المجلس على ذلك ؟
(فوافق المجلس على ذلك)

٧ - تحديد موعد وموضوع الجلسة القادمة

الرئيس :

الجلسة القادمة ستحدد فيا بعد والان ارفع هذه الجلسة .
ورفعت الجلسة .

امين عام مجلس الأمة

رئيس مجلس النواب

هاني خير

عاكف الفايز



قرير

- ١ - اخذ ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الامين العام : الاستاذ هاني خير
- ٢ - قام بتنظيم هذا الحضر : السيدان عدلان بعيون ونظام مرزوق
- ٣ - قام بالاشراف على هذا العدد وتدقيقه في المطبعة مأمور الحجة بالوكالة : السيد يوسف حلتة

هكذا من المذكر